

نحو تفسير منطقي لمحددات توقيت نشر التقارير المالية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة انتقادية وتطبيقية

د/ ياسر محمد عبد الله

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

ysa@gulf.edu.sa

د/ محمد إبراهيم عبده الفار

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

mohmedelfar@hotmail.com

د/ ربيع فتوح محمد عيد

استاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

Rabie_eid@com.dmu.edu.eg

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختيار أهم محددات توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركات؛ سواء كانت محددات داخلية متعلقة بالشركة نفسها أو محددات خارجية متعلقة بشركة المراجعة المرتبطة بها.

ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه؛ تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من شركات قطاع الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة (2018:2024)؛ وقد تم تجميع البيانات اللازمة لإجراء تلك الدراسة من خلال عدة مصادر؛ ومنها القوائم والتقارير المالية السنوية لعينة الدراسة، وتقارير الحوكمة السنوية، وتقارير مجلس الإدارة السنوية، ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية. وقد تم تحليل تلك البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وفي ظل التحليل الأساسي؛ توصلت الدراسة إلى أن شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية قد تحتاج في المتوسط إلى (68.08) يوماً لنشر تقاريرها المالية السنوية؛ في حين أن (88%) تقريباً من هذه الشركات قد ألزمت بنشر تقاريرها وقوائمها المالية السنوية قبل مرور (90) يوماً من نهاية السنة المالية لها تطبيقاً للمادة رقم (89) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من حجم الشركة، وربحية الشركة، درجة الالتزام الحوكمي للشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ في حين وجود تأثير سلبي معنوي لكل من درجة الرفع المالي للشركة، وعمر الشركة، وأتعاب مراقب الحسابات على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ فضلاً عن عدم وجود تأثير معنوي لكل من درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، حجم شركة مراقب الحسابات، ونوع رأي مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية. وقد جاءت نتائج تحليل الحساسية متوافقة بشكل كبير إلى حد ما مع نتائج التحليل الأساسي.

الكلمات المفتاحية: توقيت نشر التقارير المالية السنوية، حجم الشركة، ربحية الشركة، حجم شركة مراقب الحسابات، التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، درجة الالتزام الحوكمي للشركة.

¹ تقديم البحث في 2025/9/7 وقبول نشره في 2025/9/21

Towards a Logical Interpretation of the Determinants of the Timeliness of Publishing Financial Reporting of Non-Banking Financial Services Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange: A Critical and Applied Study

Abstract

This research aims to examine and test the key determinants of the timing of publishing companies' annual financial reports, whether internal factors related to the company itself or external factors related to the audit firm.

To achieve the research objective and test its hypotheses, an applied study was conducted on a sample of non-banking financial services companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period (2018–2024). The required data were collected from several sources, including the annual financial statements and reports of the sampled companies, annual governance reports, annual board of directors' reports, and the minutes of ordinary general assembly meetings. The data were analyzed using the multiple linear regression method.

Based on the main analysis, the study found that non-banking financial services companies listed on the Egyptian Stock Exchange needed, on average, (68.08) days to publish their annual financial reports. Meanwhile, approximately (88%) of these companies complied with publishing their financial reports and statements within (90) days from the end of their fiscal year, in line with Article No. (89) of the Executive Regulations of the Capital Market Law No. (95) of 1992.

The study also revealed a significant positive impact of company size, profitability, and the level of corporate governance compliance on the appropriate timing of publishing annual financial reports. Conversely, it found a significant negative impact of financial leverage, company age, and audit fees on the timing of report publication. Moreover, no significant effect was found for operational complexity, audit firm size, auditor's opinion type, or the company's fiscal year-end coinciding with busy audit seasons. The results of the sensitivity analysis were largely consistent with those of the main analysis

Keywords: The timeliness of publishing financial reporting, Profitability, Firm size, Size of audit firm, Operational Complexity, Composite CG-Index.

1- مقدمة البحث

تعد القوائم والتقارير المالية¹ وسيلة الاتصال الأساسية في نظام معلومات المحاسبة المالية؛ فهي أداة أساسية في نقل المعلومات المحاسبية من الشركة² لمستخدميها الحاليين والمحتملين بغرض مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، تقييم أداء الإدارة، وتحقيق التخصيص الأمثل والكفاءة للموارد الاقتصادية المتاحة³ (Pratiwi et al., 2025 & Ebaid, 2022 & Suadiye, 2019 & Alshrif, 2016). ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في عملية اتخاذ القرارات، وقادرة على القيام بدورها التعاقدية (Stewardship) والتقييمية (Valuation) بفعالية فإنه يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية (SFAC No. 8) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 2010 وما تبعه من تحديثات عام 2018 (Aprilia and Djuminah, 2024 & Ebaid, 2018 & Aktas and Kargin, 2011).

ووفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية (IASB, 2010)؛ تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص نوعية أساسية (Primary)، وخصائص نوعية ثانوية (Enhancing). وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الملاءمة والتمثيل الصادق؛ بينما تتمثل الخصائص النوعية الثانوية في

¹ تعتبر القوائم المالية الأساسية (Financial Statements) هي أساس التقارير المالية (Financial Reporting)؛ حيث تشمل تلك القوائم على كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وبالإضافة إلى تلك القوائم الأساسية تتضمن التقارير المالية أيضاً على كل من تقرير مجلس الإدارة، وتقرير الإدارة التنفيذية فضلاً عن أدوات أخرى مساعدة للإفصاح عن المعلومات مثل الهوامش، الملاحظات، الجداول، الملاحق الإضافية، والمعلومات الأخرى كالنسب المالية والمعلومات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للشركة (Anto et al., 2023) & الصيرفي، 2017 & علي، (2022). وبالتالي يمكن القول أن التقارير المالية هو مفهوم أعم وأشمل من القوائم المالية. وتحقيقاً للاتساق بالبحث سيتم الاعتماد على مصطلح التقارير المالية للتعبير عن القوائم المالية والتقارير المرافقة لها.

² يستخدم الباحثون مصطلح شركة، مشروع، شركة، كيان اقتصادي، ووحدة اقتصادية كمترادفات لهم نفس المردود كدلالة للتعبير عن شكل من أشكال تنظيم الأعمال الصناعية أو التجارية أو الخدمية؛ والذي يستهدف تحقيق مستوى مرضي من الأرباح. وتحقيقاً للاتساق بالبحث سيتم الاعتماد على مصطلح شركة أو شركة للتعبير عن المصطلحات البديلة السابقة المتعارف عليها.

³ تقدم التقارير المالية معلومات حول الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة، ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية خلال تلك الفترة، فضلاً عن معلومات متعلقة بالتوقعات المستقبلية للشركة. وتعتبر المعلومات المحاسبية بمثابة مدخلات أساسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وخاصة قراري منح الائتمان، والاستثمار؛ فضلاً عن كونها أداة يمكن من خلالها تقييم القدرة التنافسية للشركة، تحديد مدى قدرتها على البقاء والنمو والاستمرار، التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، وقياس وتقييم أداء الإدارة ومساءلتها عن إدارة موارد الشركة (Savitri et al., 2025 & Pratiwi et al., 2019 & علي، 2022 & طلخان، 2024).

(القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، والتوقيت المناسب (Almarzouq et al., 2025 & Wijayanto et al., 2024 & Ebaid, 2022 & Abdillah et al., 2019 & Ha et al., 2018).

وبالتركيز على خاصية التوقيت المناسب؛ فقد أدت التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، والتكامل المالي، وعولمة اقتصاديات الدول، وارتفاع حدة المنافسة في سوق الأعمال، وتنامي دور الإفصاح المالي في تحقيق الشفافية وتحسين ثقة المستثمرين إلى توجيه مزيد من التركيز من قبل واضعو المعايير المحاسبية والهيئات التنظيمية والمهنية ذات الصلة نحو الاهتمام بتوقيت نشر التقارير المالية كعنصر أساسي لتحديد جودة وشفافية المعلومات المحاسبية؛ فمن منظور واضعي المعايير يجب أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة في الوقت المناسب للحد من تكاليف الوكالة، الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، لإضفاء مزيد من الثقة والدقة على ما تحتويه التقارير المالية من معلومات، تمكين الأطراف أصحاب المصلحة من اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة، وتحسين حركة رؤوس الأموال وجذب مزيد من الاستثمارات، وبالتالي التأثير الإيجابي على كفاءة سوق المال (Ologun, 2025 & Alshammari, 2024 & Singh et al., 2022 & Thinh et al., 2022 & Zandi and Abdullah, 2019 & Suadiye, 2019 & Lukason and Camacho-Miñano, 2019).

وتأكيداً على أهمية توقيت نشر التقارير المالية؛ أصبح تحسين توقيت نشر التقارير المالية بمثابة أولوية للجهات التنظيمية والمهنية ذات الصلة¹؛ وبالتالي لم يعد توقيت نشر التقارير المالية مجرد مسألة شكلية أو إجرائية؛ بل أصبح عاملاً جوهرياً لا يقل أهمية عن المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير، وتتنافس الشركات على توفير المعلومات في الوقت المناسب من خلال العمل على تقليل الفجوة الزمنية ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ إعداد تقرير مراقب الحسابات؛ حيث أن التأخير في توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها سيقلل من فائدتها وملاءمتها لعملية صنع القرار² (Putra and Olimsar, 2022 & Savitri

¹ قامت معظم البورصات العالمية والهيئات التنظيمية الدولية والمحلية ذات الصلة بوضع حد أقصى للوقت المخصص لتوقيت نشر التقارير المالية لمستخدميها؛ فعلى سبيل المثال؛ قامت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC Securities and Exchange Commission)، وبورصة نيويورك (NYSE New York Stock Exchange) بإصدار سلسلة من المتطلبات التنظيمية والتوصيات بشأن توقيت نشر التقرير المالية والتي أدت بدورها إلى ممارسة مزيد من الضغوطات على كلاً من إدارة الشركات ومراقبي حساباتها لنشر تقاريرها المالية خلال 60 يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية؛ وفي حال عدم الالتزام بتلك المواعيد تتعرض الشركة لعقوبات مالية كبيرة تؤثر بالسلب على سمعتها السوقية (Tanujaya and Elliany, 2024 & Singh et al., 2022 & Zandi and Abdullah, 2019 & Aktas and Kargin, 2011).

² يجب على إدارة الشركة تحقيق التوازن بين التكلفة والمنفعة عند القيام بإنتاج معلومات محاسبية موثوقة فيها في الوقت المناسب؛ فغالباً ما يتطلب تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لكوادر بشرية وإمكانات فنية إضافية؛ وبالتالي تميل التكاليف إلى الارتفاع مع تخفيض تأخير تقديم المعلومات المحاسبية (Clatworthy and Peel, 2016).

(2010, Aljifri & Khasharmeh & Rahmawati, 2018 & et al., 2019). وتزداد أهمية توقيت نشر التقارير المالية في الدول النامية مقارنةً بالدول المتقدمة لاعتبار تلك التقارير هي المصدر الوحيد الموثوق به للمعلومات المتاحة أمام المستثمرين وأصحاب المصلحة (Bahrawe, 2024 & سليم, 2019).

وعلى الرغم من وجود معايير وأطر تنظيمية تُلزم الشركات بإعداد ونشر تقاريرها المالية ضمن آجال زمنية محددة؛ إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود تباين واضح بين شركات الدولة الواحدة فيما يتعلق بتوقيت نشر تلك التقارير (Pratiwi et al., 2025)؛ الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول أسباب اختلاف الفترة الزمنية لنشر التقارير المالية من شركة لأخرى داخل نفس الدولة، وحول العوامل التي تتحكم في هذا التوقيت.

ويعتبر توقيت نشر التقارير المالية هو نتاج تفاعل معقد بين مجموعة مركبة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والسلوكية والاستراتيجية؛ ولذلك فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة مجموعة من العوامل التي قد تؤثر على توقيت نشر التقارير المالية؛ ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى عوامل متعلقة بالشركة وعوامل متعلقة بعملية المراجعة؛ فبالنسبة للعوامل المتعلقة بالشركة فهي تتمثل في حجم الشركة، وربحياتها، ودرجة الرفع المالي، ودرجة التعقّد التشغيلي، وعمر الشركة، وفعالية تطبيق آليات حوكمة الشركات، ونوع الصناعة (Aprilia and Putra and Olimsar, 2022 & Yaacob and Mohamed, 2021 & Anto et al., 2023 & Ha et al., 2018 & Alshammari, 2024 & Djuminah, 2024)؛ بينما تتمثل العوامل المتعلقة بعملية المراجعة في حجم شركات المراجعة، والتخصص الصناعي للمراجع الخارجي، ونوع رأي مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة، وحجم أتعاب مراقب الحسابات (Johnston and Zhang, 2022 & Ebaidd, 2024 & Mayapada et al., 2019 & Suadiye, 2018).

وبالإضافة إلى العوامل السابقة؛ فقد يتأثر توقيت نشر التقارير المالية بعوامل بيئية وسوقية وسياسية تتمثل في الأزمات الاقتصادية والأحداث المفاجئة مثل جائحة كورونا (Adriana, 2024)، وحدة المنافسة في سوق العمل (Mayapada et al., 2024)، والتطبيق الأولي للمعايير المحاسبية الجديدة (Song and Zhou, 2021).

وقد تباينت آراء الدراسات السابقة حول تأثير تلك العوامل على توقيت نشر التقارير المالية؛ ففي حين توصل بعض الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتلك العوامل على توقيت نشر التقارير المالية؛ فقد توصلت دراسات أخرى إلى وجود تأثير سلبي معنوي لها على توقيت نشر التقارير المالية؛ في

حين توصل البعض الآخر إلى عدم وجود تأثير معنوي. ويمكن إرجاع عدم وجود اتفاق للدراسات السابقة حول تأثير العوامل السابق ذكرها على توقيت نشر التقارير المالية إلى إختلاف بيئات التطبيق من دراسة لأخرى فضلاً عن اختلاف الفترات الزمنية للتطبيق، واختلاف طبيعة عمل الشركة؛ ومن هنا تظهر الحاجة إلى تقديم تفسير منطقي ومنهجي لمحددات توقيت نشر التقارير المالية من خلال تحليل علمي وعملي للعوامل المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية في بيئة الممارسة المصرية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية خلال الفترة (2018:2024) بغرض بناء فهم أفضل وأكثر شمولاً للتباين في سلوكيات توقيت نشر التقارير المالية بين الشركات المختلفة في ضوء الاعتبارات المحاسبية والاقتصادية والتنظيمية ذات الصلة.

2- مشكلة البحث

يمثل توقيت نشر التقارير المالية أحد الأبعاد الأساسية لقياس جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي؛ نظراً لما ينطوي عليه من انعكاسات مباشرة على كفاءة الأسواق المالية، وعدالة تداول المعلومات بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة، حيث يُعد عنصراً حاسماً في تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (Putra and Olimsar, 2022). وعلى مدار العقدين الماضيين شهد السوق المالي المصري تطورات سريعة ملزمة بتحقيق المواءمة مع نظرائها من الأسواق المالية الأوروبية والسعي جاهداً نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وزيادة ثقة المستثمرين المحليين بهدف تحسين الوضع الاقتصادي؛ وهو ما يتوقف تحقيقه على تحسين كفاءة الأسواق المالية وتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة وفي الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على عملية صنع القرار (Bahrawe, 2024 & Suadiye, 2019 & Ezat and El-Masry, 2008).

وعلى الرغم من إلزام القوانين والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية- بما في ذلك تعليمات الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية المصرية- الشركات المقيدة بالبورصات بنشر تقاريرها المالية في إطار زمني محدد عقب انتهاء الفترة المالية وفقاً للأحكام التي تهدف إلى زيادة مصداقية السوق، والحد من ظاهرة المتاجرة بالمعلومات وإساءة استخدامها وما تتضمنه من تأثير على كفاءة قرارات الاستثمار؛ إلا أن الممارسة الواقعية تكشف عن وجود تفاوتات كبيرة في مدى الالتزام بهذه الأطر الزمنية؛ مما يثير تساؤلات متعددة حول العوامل المؤثرة على هذا السلوك، والمحددات والأسباب الكامنة وراء التسريع أو التأخير في عملية الإفصاح المحاسبي.

وتزداد الحاجة إلى هذا النوع من التحليل في قطاع شركات الخدمات المالية غير المصرفية نظراً لطبيعة عملها الخاصة، وارتفاع مستويات المخاطر المرتبطة بها، وتعقيداتها التنظيمية، وتنوع أنشطتها، وارتفاع

مستوى الرقابة الخاضعة لها؛ الأمر الذي يجعل من هذا القطاع ميداناً ملائماً لفحص سلوكيات الشركات فيما يتعلق بتوقيت نشر التقارير المالية، والعوامل الجوهرية المؤثرة على توقيت نشر تلك التقارير. وبناءً على ما سبق؛ يمكن بلورة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية؛ ما هو مفهوم وأهمية توقيت نشر التقارير المالية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية؟؛ وإلى أي مدى تلتزم تلك الشركات بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المنظمة لتوقيت نشر التقارير المالية السنوية؟؛ وما هو متوسط الفترة الزمنية التي تتطلبها شركات تلك القطاع لنشر تقاريرها المالية السنوية؟؛ وما هي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على توقيت نشرها.

3- هدف البحث

يهدف البحث إلى تقديم تفسير علمي ومنهجي موضوعي لمحددات توقيت نشر التقارير المالية في شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة (2018:2024)؛ وذلك من خلال دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية لتلك الشركات والمتمثلة في حجم الشركة، وربحيتها، ودرجة الرفع المالي، وعمر الشركة، ودرجة تعقد العمليات، ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة، وحجم شركة مراقب الحسابات، ونوع رأى مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة، وحجم أتعاب مراقب الحسابات وذلك بهدف الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تفاوت توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركات.

4- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث الأكاديمية من مساهمته للبحوث المعنية بتناول محددات توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ وامتداده لاستكشاف علاقات جديدة وأبعاد إضافية غير مدروسة مسبقاً وذلك من خلال إدخال متغيرات بحثية جديدة متعلقة ببيئة عمل الشركة نفسها، وشركة المراجعة المرتبطة بها؛ وخاصةً في ظل ندرة الدراسات السابقة ذات الصلة في بيئة الأعمال المصرية باعتبارها إحدى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة¹. فضلاً عن إسهام هذا البحث في سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات المحاسبية تتعلق بدراسة

¹ أجريت معظم الدراسات السابقة المعنية بدراسة محددات توقيت نشر التقارير المالية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإسبانيا، ونيوزيلندا، وفرنسا، والصين، والهند، وعلى الرغم من كون توقيت نشر التقارير المالية بمثابة قضية هامة لأسواق رأس المال في الدول المتقدمة؛ إلا أن هذه القضية تزداد أهمية لأسواق رأس المال في الدول النامية (Turel, 2010). وفي سياق الدول النامية؛ تعد التقارير المالية هي المصدر الوحيد والرئيسي الموثوق للمعلومات المالية المتاحة للمستخدمين في سوق الأوراق المالية؛ ولذلك تكتسب قضية توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب في الدول النامية لأهمية كبرى لكون المصادر الأخرى مثل البيانات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية ليست متطورة، فضلاً عن انخفاض كفاءة وفعالية الهيئات التنظيمية ذات الصلة مقارنةً بالدول المتقدمة (Bahrawe, 2024) & سليم، (2019).

محددات توقيت نشر التقارير المالية السنوية لقطاع لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسة مقارنةً بالقطاعات الأخرى وهو قطاع الشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على الرغم من اعتباره أحد المحركات الأساسية الداعمة لتحقيق الشمول المالي في الاقتصاديات الناشئة.

كما تتبع أهمية البحث من الناحية العملية؛ من كونه يتناول إحدى القضايا الجوهرية في بيئة الإفصاح المالي وهي توقيت نشر التقارير المالية داخل قطاع الخدمات المالية غير المصرفية والذي بات أحد الركائز المحورية الداعمة لتحقيق الشمول المالي والاستقرار والتنمية الاقتصادية. فمع تنامي الحاجة إلى الاعتماد على معلومات مالية في دعم قرارات الأطراف أصحاب المصلحة؛ أصبحت مسألة توقيت نشر التقارير المالية بمثابة بعد استراتيجي لجودة الإفصاح المحاسبي وفعاليته وليس مجرد إجراء شكلي أو التزام تنظيمي؛ الأمر الذي يدفعنا نحو محاولة استكشاف العوامل الكامنة وراء التباين الملحوظ في توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركات داخل الدولة الواحدة؛ وبداً داخل نفس القطاع. فضلاً عن إدراك مختلف الجهات المعنية أن حدوث تأخير في تقديم التقارير المالية السنوية قد لا يكون مؤشراً على ارتفاع مخاطر إفلاس الشركة، وضعف أدائها المالي فحسب؛ ولكنه قد يكون مرتبطة بعوامل أخرى متعلقة بحجم الشركة، وطبيعة عملياتها وتعقيدها، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة وما يرتبط بها من مواسم الذروة لدى مكاتب المراجعة.

وتتعلق دوافع البحث من الأهمية المتزايدة لتوقيت نشر التقارير المالية كأحد أبعاد جودة الإفصاح المالي؛ حيث لم يعد محتوى المعلومات المالية هو العامل الوحيد محل الاهتمام؛ بل أصبح توقيت نشرها عنصراً محورياً في تشكيل استجابات المستخدمين؛ وخاصةً في ظل العمل في بيئة تتسم بالتقلبات الاقتصادية، وارتفاع حدة المنافسة والمخاطر المالية والتشغيلية. بالإضافة إلى مساعدة إدارة الشركة والمستخدمين في فهم المحددات التي تدفع أو تحد من التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية بما يمكنهم من تحسين جودة التقارير المالية وتلبية متطلبات سوق رأس المال، وتحسين فعالية القرارات الاقتصادية. وكذلك مساعدة الجهات التنظيمية والمهنية والرقابية في فهم دوافع الإدارة تجاه الإفصاح المبكر أو التأخير في إصدار التقارير المالية السنوية بما يمكنهم من توفير بيئة أكثر ملاءمة للإفصاح المحاسبي، ووضع إرشادات أكثر صرامة لتقليل الفجوة الزمنية بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ نشر التقارير المالية لمستخدميها بما يساعد على زيادة منفعة وملائمة المعلومات المحاسبية، وتحسين عمليات إعداد التقارير المالية وبالتالي زيادة القدرة على جذب المزيد من المستثمرين المحليين والدوليين، وتعزيز سمعة السوقية للشركة، وزيادة كفاءة سوق المال المصري.

5- حدود البحث

يركز هذا البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار العوامل المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية بالتطبيق على شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية؛ وتتمثل تلك العوامل في حجم الشركة، وربحياتها، ودرجة الرفع المالي، وعمر الشركة، ودرجة تعقد العمليات، ومؤشر درجة الالتزام الحوكمي، وحجم شركة المراجعة، نوع رأى مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة، وحجم أتعاب مراقب الحسابات، وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث دراسة واختبار تأثير أي متغيرات أخرى، بخلاف ذلك، على توقيت نشر التقارير المالية مثل درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وطول فترة بقاء مراقب الحسابات مع عميله، ومدخل المراجعة الخارجية المستخدم¹، ومدى قابلية التقارير المالية للقراءة²، ومدى تبني الشركة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولي لأول مرة (IFRS)، ومدى مواجهة الشركة لظروف عدم التأكد، ومدى ممارسة الإدارة لممارسات إدارة الأرباح.

كما يقتصر نطاق تطبيق هذا البحث على شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية؛ وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث شركات الخدمات المالية المصرفية المقيدة بالبورصة، وكذلك الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة لما لهما من طبيعة عمل خاصة، وكذلك اختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية الخاضعة لها.

¹ هناك عدة بدائل لمداخل أداء عملية المراجعة الخارجي وهما: (1) **مدخل المراجعة الفردية Single audit**: ويشير إلى تنفيذ مهام عملية المراجعة في مختلف مراحلها بواسطة مراقب حسابات ينتمي لشركة محاسبة ومراجعة واحدة، ويتم إصدار تقرير واحد لمراقب الحسابات؛ (2) **مدخل المراجعة المشتركة Joint Audit**: ويشير إلى تعيين اثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المنتمين لشركتين محاسبة ومراجعة منفصلتين لإنجاز مهام عملية المراجعة، ووفقاً لذلك تكون مسؤولية إبداء الرأي مسؤولية تضامنية، كما يتم إصدار تقرير واحد لمراقب الحسابات يتضمن توقيع كل مراقبي الحسابات المشتركين في عملية المراجعة، وقد يتم استخدام هذا المدخل في المراجعة بصورة إجبارية كما هو متبع في البنوك وفقاً للمادة (83) من قانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003 أو بصورة اختيارية كما هو متبع في الشركات كبيرة الحجم؛ (3) **مدخل المراجعة الثنائية Dual Audit**: ويشير إلى تنفيذ مهام المراجعة من قبل شركتين محاسبة ومراجعة منفصلتين ومستقلتين، ووفقاً لذلك يتم إصدار تقريرين منفصلين مع عدم ضرورة لوجود تنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمهام عملية المراجعة؛ وفي مصر يطبق هذا المدخل إلزامياً على الشركات التي تتخطى مساهمة المال العام بها نسبة 25% من راس المال وذلك وفقاً للمادة (3) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 والمعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998؛ (4) **مدخل المراجعة المزدوجة Double Audit**: ويشير إلى تنفيذ مهام عملية المراجعة مرتين منفصلتين من قبل مراقبي حسابات منفصلين أو إتمام نفس مراقب الحسابات لعملية المراجعة لنفس عميل المراجعة وهو ما يطبق في مصر في حال قيام الشركة بإعادة إصدار التقارير المالية (علي، 2022).

² قابلية التقارير المالية للقراءة تعني "قدرة مختلف أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين والمحللين الماليين والمقرضين على استيعاب وفهم وإدراك وتقييم المعلومات المفصّل عنها بالتقارير المالية، وإمكانية انتقاء المعلومات الأكثر ملاءمة لأغراض ترشيد عملية اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية خاصةً قراري الاستثمار ومنح الائتمان" (علي، 2022).

كما يقتصر تركيز هذا البحث على دراسة محدّدات توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث دراسة نفس القضية في حال التقارير المالية المرحلية؛ وأخيراً؛ فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث، وضوابط اختبار مجتمع وعينة الدراسة، والمتغيرات البحثية والمقاييس ذات الصلة، وأدوات البحث المستخدمة، والفترة الزمنية للدراسة.

6- خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، وفي إطار الحدود الموضوعية، سوف يستكمل البحث على النحو التالي:

6-1 توقيت نشر التقارير المالية: المفهوم، النظريات، التشريعات، والمردود.

6-2 تحليل العلاقة بين حجم الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الأول للبحث.

6-3 تحليل العلاقة بين ربحية الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

6-4 تحليل العلاقة بين درجة الرفع المالي للشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الثالث للبحث.

6-5 تحليل العلاقة بين تعقد عمليات الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الرابع للبحث.

6-6 تحليل العلاقة بين عمر الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الخامس للبحث.

6-7 تحليل العلاقة بين تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض السادس للبحث.

6-8 تحليل العلاقة بين حجم شركة المراجعة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض السابع للبحث.

6-9 تحليل العلاقة بين نوع رأي مراقب الحسابات وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الثامن للبحث.

6-10 تحليل العلاقة بين نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض التاسع للبحث.

6-11 تحليل العلاقة بين أتعاب مراقب الحسابات وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض العاشر للبحث.

6-12 منهجية البحث.

6-13 نتائج البحث، التوصيات، ومجالات البحث المستقبلية.

6-1 توقيت نشر التقارير المالية: المفهوم، النظريات، التشريعات، والمردود

يعد نشر التقارير المالية أحد أهم المصادر الرئيسية لتوفير معلومات محاسبية مفيدة لعملية اتخاذ القرارات المختلفة سواء كانت تلك المعلومات إيجابية أو سلبية؛ ويتطلب تحسين جودة عملية صنع القرار توفير تلك المعلومات المحاسبية بدقة وفي الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على عملية اتخاذ القرارات؛ فعلي الرغم من كون التوقيت المناسب وحده لا يضمن ملاءمة المعلومات المحاسبية إلا أنه لا يمكن تحقيق الملاءمة بدون التوقيت المناسب؛ وبالتالي يعتبر التوقيت معياراً حاسماً يؤثر على جدوى المعلومات المحاسبية ويعزز من مصداقية الشركة، ويحسن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقابلية للتحقق، وبالتالي يؤثر على كفاءة سوق رأس المال وتخصيص الموارد¹ (Ologun, 2025 & Pratiwi et al., 2025 & Wijayanto et al., 2024 & Hartwig et al., 2023 & Uyob et al., 2023 & Anto et al., 2023). ولا يمكن نشر التقارير المالية السنوية ما لم يتم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات؛ وهو ما يشير إلى وجود تشابك بين التأخر في نشر التقارير المالية السنوية وتأخر عملية المراجعة الخارجية (Turel, 2010).

ووفقاً للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية (FASB, 1980) فقد تم تعريف التوقيت على إنه "توفير المعلومات لصانعي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على عملية اتخاذ القرارات" (Ebaid, 2022). كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2018 & IASB, 2010) على إنها "مفهوم يشير إلى الوقت المستغرق في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإتاحتها لمستخدميها دون أي تأخير قبل أن تفقد تأثيرها على عملية اتخاذ القرار"؛ وبالتالي يتوجب على الشركات الإسراع في إصدار التقارير المالية

¹ يعد توقيت نشر التقارير المالية عاملاً هاماً في الحفاظ على شفافية ونزاهة الشركات، ومساءلتها في سوق رأس المال وخاصة الشركات المقيدة بالبورصات المالية؛ ولا يعتبر توقيت نشر التقارير المالية مجرد مقياس لأداء الشركة فحسب، ولكنه يعكس أيضاً مدى استعداد الشركة لمواجهة الديناميكيات الاقتصادية والتنظيمية السائدة (Adriana, 2024)

بعد انتهاء السنة المالية واعتمادها من قبل مراقب الحسابات حيث أن التأخير غير المبرر في عملية النشر يقلل من فعالية وأهمية وفائدة المعلومات التي يتضمنها التقرير المالي (عطية، 2021 & الصيرفي، 2017).

كما يمكن تعريف توقيت نشر التقارير المالية على إنها "سرعة وسهولة إتاحة المعلومات المالية لمستخدميها قبل أن تفقد أهميتها وملاءمتها في اتخاذ القرارات؛ ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بالمواعيد الرسمية المحددة بالتشريعات والقرارات ومتطلبات القواعد التنظيمية لكل دولة" (طلخان، 20204).

وفي نفس الصدد؛ تم تعريف توقيت نشر التقارير المالية على إنه "أحد مقاييس تحديد مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية؛ ويشير إلى تقديم المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية لمستخدميها كأساس لعملية اتخاذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على عميلة صنع القرار" (Aprilia and Djuminah, 2024).

ومن الجدير بالذكر أن خاصية توقيت نشر التقارير المالية يتضمن بعدين؛ أولهما؛ هو معدل تكرار إصدار التقارير المالية الدورية (Interim Financial Reporting) السنوية أو النصف سنوية أو الربع سنوية أو الشهرية حيث كلما تم نشر التقارير المالية على مدار فترات زمنية قصيرة كلما كانت تلك المعلومات تتسم بالموسمية والتقلبات العشوائية المؤثرة على أنشطة الشركة مما يحد من فائدتها وفعاليتها في عملية اتخاذ القرار على الرغم من تقديمها في الوقت المناسب، وعلى الجانب الآخر فكلما تم نشر التقارير المالية على مدار فترات زمنية طويلة كلما فقدت ملاءمتها وتأثيرها في عملية اتخاذ القرارات. وثانيهما؛ هو الفترة الزمنية ما بين انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة الخارجية وهو ما يعرف بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات¹ (طلخان، 2024 & سليم، 2019)

وبالتالي يري الباحثون أن اعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية على معلومات التقارير المالية كأساس لتقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات المختلفة يتوقف بشكل اساسي على توقيت نشر التقارير المالية السنوية والذي يعتبر بمثابة محصلة تفاعل بين توقيت الانتهاء من إعداد التقارير المالية من قبل إدارة الشركة وتوقيت إتمام عملية المراجعة الخارجية من قبل مراقبي الحسابات.

¹ تتضمن تلك الفترة خمسة تواريخ وهي؛ تاريخ انتهاء السنة المالية، وتاريخ الانتهاء من عملية إعداد التقارير المالية، وتاريخ الانتهاء من عملية المراجعة وتوقيع مراقب الحسابات، وتاريخ تسليم مراقب الحسابات لتقريره، وتاريخ تسليم الشركة لتقريرها المالية للبورصة كي يتم نشرها للمستخدمين؛ وكنتيجه لعدم إفصاح الشركات عن تلك التواريخ باستثناء تاريخي نهاية السنة المالية وتوقيع مراقب الحسابات لتقريره فسوف يتم الاعتماد على الفترة المنقضية بين هذين التاريخين (علي، 2022).

وبشأن النظريات المفسرة لتوقيت إصدار التقارير المالية؛ فهناك عدة نظريات ذات صلة بتوقيت نشر التقارير المالية والتي تفسر دوافع الإدارة في الإسراع أو التأخير في نشر التقارير المالية ومنها: (1) نظرية الوكالة Agency Theory: وهي نظرية تدرس الصراع القائم بين الإدارة والمساهمين؛ فوفقاً لنظرية الوكالة يقوم المساهمون (الأصيل) بتفويض الإدارة (الوكيل) لتمثيل مصالحهم والقيام بسلطة اتخاذ القرارات وإنجاز بعض المهام نيابة عنهم مقابل الحصول على مقابل مالي وهو ما ينشأ عنه من انفصال للملكية عن الإدارة؛ ويكمن جوهر نظرية الوكالة في كون سلوكيات الإدارة غالباً ما تكون مدفوعة بسلوكيات انتهازية تهدف في المقام الأول لتحقيق مصالحهم الشخصية بدلاً من تعظيم ثروات المساهمين- وقد يكون ذلك أيضاً في شكل تجنب المخاطر وبالتالي إضاعة فرص استثمارية على المساهمين- وهو ما يتبعه من تضارب في المصالح بين الوكيل والأصيل وما ينتج عنه من عدم تماثل في المعلومات لدى الطرفين¹؛ ويعتبر التوقيت المناسب لتقديم التقارير المالية عنصراً حيوياً في الحد من عدم تماثل المعلومات ودعم نظرية الوكالة من خلال تعزيز العلاقة بين الوكيل والأصيل، والحد من درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرار، وجعل عملية اتخاذ القرارات من قبل الأصيل أكثر رشداً واستتارة، وبالتالي الحد من مشاكل وتكاليف الوكالة²، وزيادة شفافية وجودة التقارير المالية للشركة (طلخان، Pratiwi et al., & 2024، 2025 & Alshammari, 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Bahrawe, 2024 & Savitri et al., 2019 & Ha et al., 2018 & Alshrife et al., 2016)؛ (2) نظرية الإشارة Signaling Theory: وفقاً لهذه النظرية؛ وفي ظل عدم تماثل المعلومات يكون لدى إدارة الشركة (مرسل المعلومة) معلومات أكثر عن الأداء والوضع المالي للشركة وفرصها المستقبلية مقارنةً بالمالك والمساهمين (مستقبل المعلومة)؛ وستتحكم الإدارة في نوعية وكيفية وتوقيت نقل المعلومات من الشركة تجاه مستخدميها؛ فالمعلومات التي تقدمها إدارة الشركة تعتبر بمثابة إشارات ترغب الإدارة في إيصالها للمالك

¹ نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة؛ تعتبر الإدارة هي الطرف الأكثر إماماً بالجوانب الداخلية والخارجية للشركة مقارنةً بالمساهمين مما يؤدي إلى إحداث اختلال في توازن المعلومات بين الإدارة والمساهمين (Aprilia and Djuminah, 2024)؛ ومن منظور نظرية الوكالة فهناك شكلين من عدم تماثل المعلومات وهما: (1) الاختيار السلبي: فوفقاً لنظرية الوكالة يمتلك المساهمون معلومات أقل عن الشركة مقارنةً بالإدارة مما قد يؤثر على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، (2) الخطر الأخلاقي: فوفقاً لنظرية الوكالة قد تتخذ الإدارة دون علم المساهمين لإجراءات من شأنها الإضرار بقيمة الشركة ومصالح المالك (Pratiwi et al., 2025)

² تنجم تكاليف الوكالة عن التعارض في المصالح بين الأصيل والوكيل؛ وترتبط بصورة أساسية بمستوى عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل؛ وتنقسم تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أنواع؛ أولهم: التكاليف الناتجة عن قيام الإدارة باتخاذ قرارات دون المستوى الأمثل مما ينجم عنها الإضرار بمصالح الطرف الأصيل وتضاؤل ثرواته، وثانيهم: تكاليف الحوافز الإدارية التي يتكدها الأصيل لتحفيز الوكيل للحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة، وتجنب المصالح الشخصية للوكيل، ودفعهم نحو اتخاذ القرارات المثلى؛ ثالثهم: تكاليف المراجعة الداخلية والخارجية لمتابعة ومراقبة أداء الإدارة والمتمثلة في إنشاء هيكل رقابي داخلي فعال، وأتاعاب مراقب الحسابات الخارجي (علي، 2022 & طلخان، 2024).

والمساهمين ومؤشرات عن الأداء المالي للشركة؛ ويمكن أن تساعد المعلومات التي يتلقاها المستخدمون في التنبؤ بالإشارات التحذيرية والمشكلات التي قد تؤثر على أداء الشركة؛ حيث قد تقوم إدارة الشركات التي تعاني من أزمات مالية بتأخير نشر تقاريرها المالية بشكل متعمد لإخفاء الإشارات السلبية غير الجيدة عن أداء الشركة للمساهمين وهو ما يزيد من عدم تماثل المعلومات؛ في حين أن إدارة الشركات ذات الوضع المالي الجيد قد تميل إلى الإسراع عمداً في نشر التقارير المالية في الوقت المناسب لإرسال إشارات إيجابية للسوق وجذب المزيد من الاستثمارات وهو ما يحد من عدم تماثل المعلومات (طلخان، 2024 & Mayapada et al., 2024 & Wijayanto et al., 2024 & Thinh et al., 2022)؛ (3) نظرية الالتزام Compliance Theory: تفسر هذه النظرية رغبة الإدارة في الالتزام بشكل أفضل للتشريعات المعمول بها؛ وتستخدم نظرية الالتزام منظورين أساسيين وهما: المنظور التفاعلي (الإجرائي) Instrumental Perspective ويوضح هذا المنظور الحوافز التي ستجنيها مديري الشركات إذا ما تم إصدار التقارير المالية بما يتفق مع القوانين واللوائح ذات الصلة، ويفترض هذا المنظور أن الفرد يكون مدفوعاً بالمصالح الشخصية والاستجابة للتغيرات والحوافز والعقوبات المتعلقة بالسلوك؛ والمنظور المعياري Normative Perspective ويرتبط هذا المنظور بأخلاقيات الإدارة ويتعارض مع تحقيق مصالحهم الشخصية، حيث تقوم إدارة الشركة بتقديم تقاريرها المالية في الوقت المناسب المحدد مسبقاً من قبل الجهات المهنية والتنظيمية ذات الصلة بهدف الامتثال لمبادئ الإفصاح عن المعلومات المعمول بها بالدولة (Surachyati et al., 2019 & طلخان، 2024)؛ (4) النظرية الشرطية Contingency Theory: تستند هذه النظرية إلى فرضية عدم وجود نظام محاسبي واحد مناسب دائماً لجميع الأنواع من الشركات وإنما يتوقف ذلك على خصائص وظروف كل شركة على حدى مثل حجم الشركة، وربحية الشركة، ونوع الصناعة، ودرجة تعقد عملياتها، ودرجة عدم التأكد المتعلق بالتعثرات والصعوبات المالية التي تواجه الشركة، والظروف الخارجية المحيطة ببيئة عمل الشركة، وبالتالي يمكن استخدام هذه النظرية في تفسير تأثير بعض العوامل المرتبطة بالخصائص التشغيلية بالشركة، والعوامل المرتبطة بطبيعة عملية المراجعة الخارجية وذلك على توقيت نشر التقارير المالية للشركات (طلخان، 2024).

ويحتل توقيت نشر التقارير المالية لأهمية بالغة من قبل الجهات المهنية والتنظيمية ذات الصلة نظراً للمزايا التي يمكن أن تعود على كل من الشركة، وأصحاب المصلحة بصفة خاصة وسوق رأس المال للدولة بصفة عامة من جراء التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية؛ فعلى مستوى الشركة قد يساعد التوقيت

المناسب في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية¹ للشركة وشفافيتها، وتحقيق عوائد غير طبيعية تراكمية أعلى وبالتالي تحسين أدائها المالي (Liao et al., 2024 & Rahmawati, 2018 & Clatworthy and Peel, 2016)؛ والتأثير الإيجابي على تقييم أسعار الأسهم للشركة، وبالتالي التأثير الإيجابي على قيمة الشركة (Suadiye, 2019 & Ezat and El-Masry, 2008)؛ وتحسين التصنيف الائتماني للشركة، وتحسين سمعتها، وزيادة الثقة في تقاريرها وقوائمها المالية، وزيادة القدرة على جذب المزيد من الاستثمارات (Mayapada et al., 2024 & Putra and Olimsar, 2022)؛ والحد من قدرة المديرين على القيام بممارسات إدارة الأرباح وإساءة استخدام الأصول، وتقليل تكاليف التمويل الخارجي (Song and Zhou, 2021 & Zandi and Abdullah, 2019).

أما على مستوى الأطراف أصحاب المصلحة؛ فقد يساعد التوقيت المناسب في حماية مصالحهم والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين²، مما يساعد على تقليل مخاوف المستثمرين بشأن التلاعب بالمعلومات وإخفائها (Pratiwi et al., 2025 & Clatworthy and Peel, 2016)؛ وزيادة القدرة على التنبؤ الدقيق بعوائد الأسهم (Suadiye, 2019)؛ وتقليل درجة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية (Alshammari, 2024)؛ وتحسين مستوى قابلية التقارير المالية للقراءة (علي، 2022)، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، ومساعدة الأطراف أصحاب المصلحة في تعديل محافظهم الاستثمارية في الوقت المناسب (Thinh et al., 2022 & Ebaid, 2022).

أما على مستوى سوق الأوراق المالية؛ فقد يساعد التوقيت المناسب في الحد من التسريبات والشائعات والتداول الداخلي من قبل الإدارة في سوق الأوراق المالية (Abdillah et al., 2019 & Alshrife et al., 2016 & Khasharmeh and Aljifri, 2010 & Aktas and Kargin, 2011)؛ والتقييم السليم للأوراق المالية في السوق المالي، وتخصيص الموارد بكفاءة وفي الوقت المناسب (Aktas and Kargin, 2011)؛ وتوفير أساس لاستقرار سوق المال، ونمو تدفقات التمويل، وإرساء أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة (Mayapada et al., 2024 & Thinh et al., 2022).

¹ يقصد بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بمدى مساهمة التقرير المالي في نقل معلومات مفيدة إلى سوق رأس المال؛ وتلعب درجة عدم التأكد دوراً هاماً في تحديد أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية؛ فكلما زادت درجة عدم التأكد كلما زادت احتمالية أن تسبب أي إفصاحات محاسبية جديدة تعديلاً في أسعار الأوراق المالية؛ ويشير ارتفاع مستوى رد فعل السوق تجاه الإعلانات عن الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية إلى ارتفاع المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير (Rahmawati, 2018).

² يساعد التوقيت المناسب في الحد من عدم تماثل المعلومات بثلاث طرق وهي؛ تقليل مخاطر اتخاذ القرارات الاستثمارية، وضمان توفير نظام معلومات محاسبية ورقابة داخلية فعالية، وإزالة الظروف المكانية والزمانية التي تمكن إدارة الشركات من التلاعب بالمعلومات المحاسبية (Liao et al., 2024).

وبناءً على ما سبق؛ يمكن أن تستنتج أن عدم الاكتراث بنشر الشركة لتقاريرها المالية في الوقت المناسب قد يلحق بها العديد من الأضرار ومنها انخفاض جودة التقارير المالية، وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات وعدم ملائمتها، وبالتالي انخفاض ثقة المستثمرين ودفعهم نحو البحث عن مصادر بديلة للمعلومات وما يصاحبه من ارتفاع درجة عدم التأكد المحيطة بعملية صنع القرار والتأخر في اتخاذها وزيادة المشاكل المتعلقة بسوء الاختيار، وارتفاع تكلفة التمويل، وتعرض الشركة لعقوبات وغرامات مالية تفقدها للمزيد من سمعتها، والتأثير السلبي على قيمة الأسهم وعوائدها، والتأثير السلبي على التصنيف الائتماني للشركة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ردود فعل سلبية والتأثير السلبي على بيئة الأعمال وسوء توزيع رأس المال السوقي (Almarzouq et al., 2025 & Alexeyeva, 2024 & Tanujaya and Elliany, 2024 & Mayapada et al., 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Adriana, 2024 & Liao et al., 2024 & Anto et al., 2023 & Singh et al., 2022 & Lukason and Camacho-Miñano, 2019 & Zandi and Abdullah, 2019 & Clatworthy and Peel, 2016).

وقد تلعب تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي¹ دوراً هاماً في الاستفادة من مزايا التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية من خلال رفع كفاءة إنتاج التقارير المالية وكفاءة عمليات المراجعة، وتقليل الفجوة الزمنية بين تاريخي انتهاء السنة المالية وتوقيع مراقب الحسابات لتقريره، وتحسين توقيت الإفصاح عن التقارير المالية؛ حيث أن الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات يساعد على سرعة إنجاز وتبسيط عملية إعداد التقارير المالية²، وزيادة كفاءة وفعالية تطبيق إجراءات ونظم الرقابة الداخلية، وتسهيل الإجراءات التحليلية ذات الصلة، وتقليل نطاق الاختبارات الموضوعية وطبيعتها وتوقيتها، وتخفيض حجم العينة، وإمكانية إجراءات الاختبارات الموضوعية قبل انتهاء السنة المالية (Johnston and Zhang, 2018 & Liao et al., 2024).

¹ تقنيات الذكاء الاصطناعي لها تأثيرات كبيرة على الأنشطة التجارية والإدارة التنظيمية ونماذج الأعمال؛ فهي تساعد على إدارة المعرفة، وتحسين الأداء والعمليات التنظيمية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية وقدرات التنبؤ والتحليل، وتقليل التكاليف وتحسين القدرات التنافسية للشركة، وتحسين الكفاءة التشغيلية لسلاسل التوريد، والحد من التهديدات الإلكترونية، فضلاً عن إحداث تغييرات جذرية في أعمال المراجعة، وإعادة هيكلة العمليات الفنية للمراجعة، وتحسين عملية تجميع الأدلة والإجراءات التحليلية والاختبارات الموضوعية، ودعم المهام المعقدة، ومشاركة الموارد المعلوماتية مع أعضاء فريق المراجعة في الوقت المناسب (Liao et al., 2024).

² تساعد آليات تكنولوجيا المعلومات على تخزين كم هائل من البيانات مما يسهل من تجميع التقارير داخل الأقسام، وتخفيض الوقت المستغرق في إعداد التقارير المالية السنوية، وبالتالي تخفيض الوقت المستغرق لصدر تقرير المراجعة والذي يعتمد بشكل جزئي على سرعة إعداد الشركة لتقاريرها المالية، ومن ثم نشر تلك التقارير المالية في الوقت المناسب (Johnston and Zhang, 2018).

ونظراً للآثار الإيجابية والسلبية لتوقيت نشر التقارير المالية تقوم هيئات الرقابة على سوق رأس المال والمؤسسات المالية سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي أو المحلي بإصدار لوائح وتشريعات منظمة لتوقيت نشر التقارير المالية (Abdillah et al., 2019)؛ فعلي المستوى الدولي؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً تنص المادة (404) من قانون¹ Sarbanes Oxley Act (SOX, 2002) على ضرورة قيام الشركات بالإسراع في نشر التقارير المالية للمستخدمين للحفاظ على جودة المعلومات المحاسبية؛ كما تنص المادة (409) من نفس القانون على تفويض لجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية (SEC) في إلزام الشركات بسرعة الإفصاح عن تقاريرها وقوائمها المالية؛ وتماشياً مع ذلك عدلت (SEC) القواعد التنظيمية الخاصة بتوقيت نشر التقارير المالية السنوية من خلال تعديل للحد الأقصى لعدد الأيام التي يتم خلالها نشر التقارير المالية بعد انتهاء السنة المالية من 90 يوماً إلى 75 يوماً ثم إلى 60 يوماً بعد نهاية السنة المالية وذلك خلال الفترة من 2002 حتى 2005 (الصيرفي، 2017 & طلخان، 2024 & على، 2022 & عطية، 2021 & Rahmawati, 2018). وتختلف تلك المدة من دولة لأخرى؛ فعلي سبيل المثال يكون الموعد النهائي لتقديم التقارير المالية السنوية بعد نهاية السنة المالية 90 يوماً في استراليا واندونيسيا وماليزيا وفيتنام، و120 يوماً في الصين، و90 يوماً في المملكة العربية السعودية ودولة الأردن (عطية، 2021 & Savitri et al., 2019 & Alshammari, 2024 & Rahmawati, 2018 & Song and Zhou, 2021 & Ha et al., 2018 & Wijayanto et al., 2024 & Amelia et al., 2025). وفي تركيا يتعين على الشركات المقيدة بالبورصة بنشر تقاريرها المالية المستقلة خلال 10 أسابيع بعد نهاية السنة المالية أو خلال 14 أسبوعاً بعد نهاية السنة المالية في حال القوائم المالية المجمعة (Turel, 2010 & Aktas and Kargin, 2011).

وبالنظر إلى الوضع المهني في مصر؛ فوفقاً للمادة رقم (64) من قانون الشركات رقم (159) لسنة 1981 والمعدل بالقانون رقم (3) لسنة 1998؛ وكذلك المادة رقم (89) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 تلتزم إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بنشر تقاريرها المالية السنوية المعتمدة من قبل مراقب الحسابات الخارجي خلال 90 يوماً من انتهاء السنة المالية؛ وكذلك نشر

¹ هو قانون أصدره الكونجرس الأمريكي عام (2002) نتيجة للمخالفات المحاسبية والفضائح المالية التي شهدتها العديد من الشركات الأمريكية؛ وينص القانون على تشكيل هيئة معنية بالرقابة على أداء مراقبي حسابات الشركات المدرجة بالبورصة الأمريكية؛ فضلاً عن إلزام تلك الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة الداخلية، وإصدار تقرير للرقابة الداخلية ضمن التقارير المالية السنوية للشركات تقرر فيه الإدارة بمسئوليتها عن تصميم هيكل الرقابة الداخلية، وتشغيله بكفاءة وفعالية؛ كما ينص القانون على ضرورة قيام مراقبي الحسابات بتقديم تقرير فحص للتأكدات الإدارية يتضمن رأي مراقب الحسابات تجاه ما تتضمنه التأكيدات المقدمة من قبل الإدارة حول فعالية هيكل الرقابة الداخلية (الصيرفي، 2017).

تقاريرها المالية المرحلية خلال 45 يوماً من انتهاء الفترة المالية لتلك القوائم. كما نصت المادة رقم (65) مكرر من ذات القانون على أن يعاقب بغرامة قدرها ألفا جنيه على كل يوم من أيام التأخير في تسليم القوائم المالية وفقاً لقواعد الإفصاح المرتبطة بها والمتعلقة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية المنصوص عليها في المادة رقم (16) من ذات القانون؛ ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه أن يعرض التصالح عن هذه الجريمة في أية حالة كانت عليها الدعوى مقابل أداء نصف الغرامة المستحقة، ويترتب على التصالح وتنفيذه انقضاء الدعوى القضائية (طلخان، 2024 & عبده، 2018 & عطية، 2021 & علي، 2022 & الصيرفي، 2017).

ومن ناحية أخرى فوفقاً للمادة رقم (46) و(47) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بالقرار رقم (177) بتاريخ 2023/8/30 فإنه يجب على إدارة الشركات موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية وبورصة الأوراق المالية بما يلي: (1) نسخة من القوائم المالية السنوية المستقلة والمجمعة والصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً به تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول التالية للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة؛ (2) نسخة من القوائم المالية الربع سنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفق بها تقرير الفحص المحدود على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول التالية للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات ويتم إعداد القوائم المالية الربع سنوية خلال 45 يوماً على الأكثر من تاريخ انتهاء الفترة المالية للقوائم المالية المستقلة وخلال 60 يوماً على الأكثر من تاريخ الفترة المذكورة للقوائم المالية المجمعة (طلخان، 2024 & الصيرفي، 2017 & علي، 2022).

وتأكيداً من الهيئة العامة للرقابة المالية على أهمية التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية؛ فقد اشترطت قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بالقرار رقم (177) بتاريخ 2023/8/30 وبمراعاة أحكام القانون رقم (159) لسنة 1981 والقانون رقم (95) لسنة 1992 أن تلتزم جميع الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بنشر ملخص واف لتقرير مجلس الإدارة، ونشر كامل للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها، وتقرير مراقب الحسابات شاملاً ملاحظات الهيئة عليها إن وجدت على شاشات البورصة المصرية، وموقع الشركة الإلكتروني وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بـ 21 يوماً على الأقل؛ على أن يبقى النشر قائماً حتى نشر القوائم المالية السنوية التالية، ويجب أن يشمل هذا النشر على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركات الملزمة بتقديم قوائم مالية مجمعة؛ كما تلتزم الشركات بنشر القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات في إحدى الصحف المصرية

اليومية واسعة الانتشار والصادرة باللغة العربية وذلك وفقاً للنموذج المعد من قبل الهيئة لهذا الغرض (طلخان، 2024 & عبده، 2018).

وبناءً على ما سبق؛ يرى الباحثون أن الفترة الزمنية اللازمة لنشر الشركات لتقاريرها المالية السنوية يختلف دول العام تتراوح ما بين 30 يوماً إلى 120 يوماً. مع إمكانية قيام بعض الدول بتقليص تلك الفترة الزمنية من حين لآخر بما يتفق مع المستجدات والتغيرات في بيئة العمل؛ وهو ما يشير إلى الاهتمام بتوقيت نشر التقارير المالية لما يتضمنه من آثار إيجابية يمكن تحقيقها في حال نشر تلك التقارير في التوقيت المناسب.

وتتأثر عملية إعداد ونشر التقارير المالية في الوقت المناسب بعدة عوامل منها المتعلقة بخصائص الشركة (مثل حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، وربحية الشركة، ونوع الصناعة، وعمر الشركة، وفعالية تطبيق آليات حوكمة الشركات، وهيكل الملكية، ودرجة تعقد عمليات الشركة) (Lukason and Camacho-Miñano, 2019 & Aktas and Kargin, 2011 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Alshammari, 2024)، ومنها المتعلقة بخصائص مراقب الحسابات (مثل حجم شركة المراجعة وجودة عملياته، ونوع رأي مراقب الحسابات، وأتعاب مراقب الحسابات، ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة) (Suadiye, 2019 & Ebaid, 2022 & Yaacob and Mohamed, 2021 & Bahrawe, 2024)، ومنها المتعلقة بظروف بيئة العمل (مثل صدور قوانين ولوائح ومعايير محاسبية جديدة، وشدة المنافسة) (Mayapada et al., 2024 & Song and Zhou, 2021 & Yaacob and Mohamed, 2021). وفيما يلي سيتم تناول تأثير تلك المتغيرات على توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركات.

6-2 تحليل العلاقة بين حجم الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق

الفرض الأول للبحث

حجم الشركة¹ قد يؤثر تأثيراً كبيراً على توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركات؛ فقد تميل الشركات كبيرة الحجم إلى الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالشركة في وقت أسرع وذلك لعدة أسباب؛ وهي: (1) امتلاك الشركات كبيرة الحجم لموارد وإمكانيات مادية وكوادر بشرية وتكنولوجية تمكّنها

¹ حجم الشركة هي إحدى الخصائص التشغيلية المميزة للشركة؛ والتي تعبر عن قدراتها وإمكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية التي تمكنها من استخدام نظم معلومات متطورة، وتطبيق فعال لهيكل رقابي داخلي يساهم في المقام الأول في الحد من حجم التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية (علي، 2022).

من تكوين فريق متخصص في الجوانب المحاسبية والمالية، والاستثمار في البرامج المالية المتطورة¹ والتقنيات والبنية التحتية التكنولوجية ذات الصلة بتبسيط عملية إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها في الوقت المناسب؛ (2) تفعيل الشركات كبيرة الحجم لآليات حوكمة الشركات وامتلاكها لأنظمة رقابة داخلية فعالة تمكن المراجعين الداخليين من مراجعة عدد كبير من المعاملات في وقت قصير نسبياً، وتطبيق نظام المراجعة المستمرة، وزيادة اعتماد مراقبي الحسابات على هذا الأنظمة بشكل كبير وما يتبعه من تخفيض في إجراءات واختبارات المراجعة الأساسية المطلوبة؛ (3) متابعة الشركات كبيرة الحجم من قبل قاعدة عريضة من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحليين والماليين والجهات التنظيمية مما يضغط ويجبر تلك الشركات على الامتثال مع القوانين واللوائح المعمول بها وتقديم المعلومات المحاسبية للمساهمين وأصحاب المصلحة في الوقت المناسب للحفاظ على سمعة وصورة الشركة في سوق العمل، والحد من درجة عدم التأكد في بيئة العمل (Ezat and El-Masry, 2008 & Turel, 2010 & Yaacob and Mohamed, 2021 & Ha et al., 2018 & Rahmawati, 2018 & Suadiye, 2019 & Ebaid, 2022 & Alshammari, 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Adriana, 2024).

وفي نفس الصدد؛ فالشركات كبيرة الحجم لديها الإمكانيات المادية التي تمكنها من دفع أتعاب أعلى نسبياً لمراقبي الحسابات، وبالتالي زيادة قدرتها على الاستعانة بمكاتب المراجعة الخارجية كبيرة الحجم ذات الجودة المرتفعة والقادرة على إنجاز مهام عملية المراجعة في الوقت المناسب؛ فضلاً عن قدرتها على ممارسة المزيد من الضغوط على مراقبي الحسابات لإنجاز عملية المراجعة في أقصر وقت ممكن مما يمكنها من إصدار التقارير المالية السنوية الخاصة بها في الوقت المناسب وبما يتفق مع اللوائح والتشريعات المعمول بها (Ezaid, 2022 & Khasharmeh and Aljifri, 2010 & سليم, 2019).

وعلى النقيض مما سبق؛ فهناك من يرى أن زيادة حجم الشركة قد يزيد من حجم وتعقد عمليات ومعاملات الشركة، وزيادة صعوبة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، مما يستلزم من إطالة الوقت اللازم لإعداد ومراجعة حسابات الشركة، وزيادة حجم اختبارات المراجعة الأساسية، وبالتالي تأخير إصدار تقرير المراجعة الخارجية ومن ثم التأثير السلبي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية (Tanujaya and Elliany, 2024 & Liao et al., 2024 & Lukason and Camacho-

¹ مثل برنامج تخطيط موارد المؤسسة (ERP) والذي يسهل من عملية تجميع وتكامل البيانات، والتحقق منها، وتوحيد التقارير المالية، وتطبيق أنظمة رقابية أكثر كفاءة وفعالية، ويزيد من تمتع الشركة بميزة نسبية في معالجة التقارير المالية في الوقت المناسب والحفاظ على قدراتها التنافسية في اسواق رأس المال (Adriana, 2024).

& Minano, 2019 & Hashim et al., 2013 & Bangun, 2019 & Al-Shwiyat, 2013 (طلخان، 2024).

وعلي عكس وجهتي النظر السابقتين؛ فهناك من يرى أن حجم الشركة لا يؤثر معنوياً على توقيت نشر التقارير المالية السنوية ويمكن إرجاع ذلك إلى أن جميع الشركات سواء كانت كبيرة أو صغيرة الحجم تسعى إلى الحفاظ على سمعتها في سوق العمل، وزيادة دقة ومصداقية معلوماتها المالية وذلك من خلال نشر تقاريرها المالية في الوقت المناسب (الصيرفي، 2017 & علي، 2022 & Amelia et al., 2025 & Savitri et al., 2019 & Thinh et al., 2022 & Wijayanto et al., 2024 & Bahrawe, 2024).

ويخلص الباحثون مما سبق؛ إلى وجود تباين وعدم اتساق لنتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير حجم الشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وقد يرجع ذلك إلى اختلاف بيئات التطبيق¹، واختلاف المقاييس المستخدمة في قياس حجم الشركة²، فضلاً عن اختلاف الفترة الزمنية للدراسة³. وإزاء هذا التباين يعتقد الباحثون أن الشركات كبيرة الحجم قد تستغل إمكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية في التعجيل بنشر تقاريرها المالية السنوية في الوقت المناسب حفاظاً على سمعتها في سوق العمل، وتحقيق ميزة تنافسية لمستثمريها ومساهميها مقارنةً بالشركات صغيرة الحجم، ولتجنب الشائعات ورد الفعل السلبي من قبل المتعاملين في سوق المال حيال تأخير الإفصاح عن التقارير المالية. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

¹ فقد تم تطبيق دراسات (Ha et al., 2018 & Thinh et al., 2022) على الشركات المقيدة في بورصة فيتنام؛ كما طبقت دراسات (Rahmawati, 2018 & Savitri et al., 2019 & Wijayanto et al., 2024) على الشركات المقيدة في بورصة اندونيسيا؛ كما طبقت دراسة (Turel (2010) على الشركات المقيدة في بورصة اسطنبول؛ بينما طبقت دراسة (Ebaid (2022) على الشركات المقيدة في البورصة السعودية؛ كما طبقت دراسة (Yaacob and Mohamed (2021) على الشركات المقيدة في البورصة الماليزية؛ في حين طبقت دراسة (Khasharmeh and Aljifri (2010) على الشركات المقيدة في سوق الأسهم الإماراتية والبحرينية؛ بينما طبقت دراسة (Ezat and El-Masry (2008) على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

² فقد يتم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية (Suadiye, 2019 & Thinh et al., 2022 & Hartwig et al., 2023 & Liao et al., 2024)؛ وقد يتم قياسه من خلال إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية (Tanujaya and Elliany, 2024 & Khasharmeh And Aljifri, 2010)؛ وقد يتم قياسه من خلال إجمالي الإيرادات (Ha et al., 2018).

³ فقد تم تطبيق دراسة (Suadiye (2019) خلال عام 2016؛ بينما تم تطبيق دراسة (Tanujaya and Elliany (2024) خلال الفترة (2018 : 2022)؛ في حين تم تطبيق دراسة (Aprilia and Djuminah (2024) خلال الفترة (2021 : 2023)؛ كما تم تطبيق دراسة (Thinh et al. (2022 خلال الفترة (2016 : 2020)؛ بينما تم تطبيق دراسة (Savitri (2019) خلال الفترة (2014 : 2016)؛ فضلاً عن تطبيق دراسة (Wijayanto et al (2024) خلال الفترة (2017 : 2021).

H1: يؤثر حجم الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

3-6 تحليل العلاقة بين ربحية الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق

الفرض الثاني للبحث

ربحية الشركة هو مؤشر لقياس مدى كفاءة وفعالية ونجاح إدارة الشركة في تنفيذ عملياتها وتحقيق أرباح باستخدام مواردها المملوكة خلال فترة زمنية معينة؛ فهي النتيجة الصافية لسلسلة من السياسات والقرارات الإدارية والتشغيلية (Tanujaya and Elliany, 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Abdillah et al., 2019 & Savitri et al., 2019). وقد تؤثر ربحية الشركة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية؛ فوفقاً لنظرية الإشارة تميل إدارة الشركات ذات الربحية المرتفعة إلى التعجيل بنشر تقاريرها المالية السنوية؛ إذ أن تحقيق الشركة لأرباح يعد بمثابة أخبار جيدة ومؤشر على نجاح الأداء المالي لإدارة الشركة؛ ومن ثم ستسعى إدارة الشركة بمطالبة مراقبي الحسابات بسرعة إنجاز مهام المراجعة لتمكينها من نقل تلك الأخبار الجيدة إلى المساهمين والمستثمرين، وإرسال إشارات إيجابية إلى السوق، وتحقيق عوائد السوق، وزيادة قيمة الشركة، وتعزيز مكانتها التنافسية في السوق وذلك مقارنةً بإدارة الشركات ذات الربحية المنخفضة والتي ترغب في تأخير الإفصاح عن تلك التقارير المالية لتأخير العقوبات على الشركة من قبل سوق رأس المال، وتأخير التأثير السلبي لتلك الأنباء على قيمة الشركة (Pratiwi et al., 2025 & Mayapada et al., 2024 & Adriana, 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Anto et al., 2023 & Hartwig et al., 2023 & Putra and Olimsar, 2022 & Ebaid et al., 2022 & Zandi and Abdullah, 2019 & Abdillah et al., 2019 & Suadiye, 2019 & Savitri et al., 2019 & Ha et al., 2018 & Turel, 2010 & Al-Shwiyat, 2013).

وفي نفس الصدد؛ فإن الشركات المحققة لخسائر قد تدفع إدارة الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح وما يتبعه من زيادة مخاطر عملية المراجعة الخارجية؛ الأمر الذي يدفع مراقبي الحسابات نحو تقدير مخاطر مراجعة مرتفعة- خاصة مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف- والسعي نحو توسيع نطاق ومدى إجراءات عملية المراجعة، وتجميع المزيد من أدلة المراجعة الدقيقة كوسيلة للدفاع ضد أي مخاطر قضائية مستقبلية

محتملة؛ ومن ثم التأخير في إصدار مراقبي الحسابات لتقرير المراجعة¹ وبالتالي التأثير السلبي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية (Aktas and Kargin, 2011 & علي، 2022).

وعلى النقيض مما سبق؛ قد تميل إدارة الشركات نحو الإفصاح عن الأخبار السيئة المتضمنة لتحقيق الشركة لخسائر قبل الإفصاح عن الأخبار الجيدة المتضمنة لتحقيق الشركة لأرباح تطبيقاً لمبدأ التحفظ المحاسبي، ولتجنب تكاليف التقاضي الناتجة عن إخفاء تلك المعلومات ذات الأنباء السيئة (Tanujaya and Elliany, 2024). وفي نفس الصدد؛ قد تميل إدارة الشركات ذات الربحية المرتفعة إلى تأجيل الإفصاح عن تقاريرها المالية رغبةً منها في إخفاء بعض المعلومات الاستراتيجية عن منافسيها والتي قد يتم استغلالها لإلحاق أضرار بالشركة (Aubert, 2009)؛ وبالتالي قد تؤثر ربحية الشركة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.

وعلى عكس وجهتي النظر السابقتين؛ فهناك من يرى عدم وجود تأثير معنوي لربحية الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هناك بعض الشركات قد تعطي الأولوية لهدف الإفصاح المحاسبي في الوقت المناسب بغض النظر عن مستوى ربحية الشركة؛ فضلاً عن رغبة تلك الشركات بتجنب التعرض لعقوبات وذلك من خلال الالتزام بالمتطلبات القانونية ذات الصلة بتوقيت نشر التقارير المالية بغض النظر عن ما تحتويه تلك التقارير من أخبار سيئة أو جيدة (Amelia et al., 2025 & Rahmawati, 2018 & Hashim et al., 2013 & Ezat and El-Masry, 2008 & طلخان، 2024 & الصيرفي، 2017).

ويخلص الباحثون مما سبق؛ إلى وجود تباين وعدم اتساق لنتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير ربحية الشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وقد يرجع ذلك إلى اختلاف بيئات التطبيق²،

¹ الشركات المحققة لخسائر يزيد بها الشكوك حول إمكانية استمرارها؛ ويكون مراقب الحسابات مسؤولاً عن تقييم مدى قدرة شركة عميل المراجعة على الاستمرار في المستقبل، ومناقشة إدارة تلك الشركات بشأن الخطط الاستراتيجية الموضوعة لمواجهة تلك الصعوبات المالية، وتقييم مدى فعالية وكفاءة تلك الخطط وهو ما يؤدي بدوره إلى طول فترة المراجعة وبالتالي التأخير في نشر التقارير المالية للشركات (طلخان، 2024).

² فقد تم تطبيق دراسات (Aprilia and Djuminah, 2024 & Putra and Ollimsar, 2022 & Abdillah et al., 2019) على الشركات المقيدة في بورصة اندونيسيا؛ بينما طبقت دراسة (Mayapada et al., 2024) على المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة البريطانية؛ كما طبقت دراسة (Zandi and Abdullah, 2019) على الشركات المقيدة في بورصة ماليزيا؛ بينما طبقت دراسات (Suadiye, 2011) & Aktas and Kargin, 2019 على الشركات المقيدة في بورصة اسطنبول؛ كما تم تطبيق دراسة (Aubert, 2009) على الشركات المقيدة بالبورصة الفرنسية؛ بينما طبقت دراسة (Hartwig et al., 2023) على الشركات المقيدة بالبورصة السويدية؛ في حين طبقت دراسة طلخان (2024) على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

واختلاف المقاييس المستخدمة في قياس ربحية الشركة¹، فضلاً عن اختلاف الفترة الزمنية للدراسة². وإزاء هذا التباين يعتقد الباحثون أنه وفقاً لنظريتي الوكالة والإشارة قد تميل إدارة الشركات ذات الربحية المرتفعة إلى تقديم التقارير المالية السنوية في الوقت المناسب للحفاظ على ثقة الأطراف أصحاب المصلحة بالشركة، وتحقيق الأمن الوظيفي، وتبرير المكافآت والحوافز، ولإشارة للأطراف أصحاب المصلحة بالاستقرار المالي للشركة، وقوة الأداء المالي للشركة، ومدى نجاح القرارات الإدارية بالشركة؛ حيث يعتقد الباحثون أن ربحية الشركة قد تحسن من التزام الشركات بالشفافية. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث كما يلي:

H2: تؤثر ربحية الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

4-6 تحليل العلاقة بين درجة الرفع المالي للشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الثالث للبحث

درجة الرفع المالي هي إحدى الخصائص التشغيلية للشركة والتي تعبر عن مدى اعتمادها على الأموال المقرضة من الغير في تمويل عملياتها وأصولها وبالتالي فهي تعكس هيكل راس المال للشركة؛ وتعتبر من ضمن المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ باحتمالات تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس، وتقييم مدى الاستقرار المالي للشركة، ومدى قدرتها على الوفاء بسداد التزاماتها (Pratiwi et al., 2025 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Tanujaya and Elliany, 2024) وهناك وجهتي نظر متعارضتين بشأن تأثير درجة الرفع المالي على توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ فالأولي ترى أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع قد يزيد بها احتمالات فشل الشركة، ويرتفع بها حجم المخاطر المالية ومخاطر المراجعة؛ وسيعطي انعكاساً على مواجهة الشركة لصعوبات مالية في سداد ديونها، واحتمالية قيام إدارة تلك الشركات بممارسة السلوكيات الانتهازية لتحسين الوضع المالي للشركة؛ وبالتالي سيحتاج مراقبي

¹ فقد يتم قياس ربحية الشركة من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) كمقياس لكفاءة إدارة الشركة في استغلال أصولها لتحقيق أرباح (Bahrawe, 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Putra and Olimsar, 2022)؛ وقد يتم قياسها من خلال معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لكفاءة إدارة الشركة في توليد أرباح من استغلال حقوق ملكيتها (Zandi and Abdullah, 2019)؛ وقد يتم قياسها من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) في حال تحقيق الشركة لأرباح، ومتغير وهمي يأخذ القيمة (صفر) في حال تحقيق الشركة لخسائر (Turel, 2010 & Aktas and Kargin, 2011 & Suadiye, 2019).

² فقد تم تطبيق دراسة (Rahmawati, 2018) خلال الفترة (2003 : 2008)؛ بينما تم تطبيق دراسة (Aktas and Kargin, 2011) خلال الفترة (2005 : 2008)؛ كما تم تطبيق دراسة (Ebaid, 2022) خلال الفترة (2015 : 2018)؛ بينما تم تطبيق دراسة (Aubert, 2009) خلال الفترة (1997 : 2002)؛ فضلاً عن تطبيق دراسة (Putra and Olimsar, 2002) خلال الفترة (2018 : 2020).

الحسابات إلي مزيد من الوقت والجهد لجمع الأدلة، وبذل المزيد من العناية المهنية الواجبة لإجراء عملية المراجعة التي تضمن عدالة ووضوح ودقة القوائم والتقارير المالية، وزيادة جودة عملية المراجعة وذلك للحد من مخاطر التقاضي؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الوقت المستغرق في إنجاز عملية المراجعة، ومن ثم عدم تمكّن إدارة الشركة من نشر تقاريرها المالية السنوية في الوقت المناسب (Wijayanto et al., 2024 & Bahrawe, 2024 & Ebaid, 2022 & Al-Shwiyat, 2013).

وفي نفس الصدد؛ ووفقاً لنظرية الإشارة؛ فالشركات ذات المعدلات المرتفعة من الرفع المالي تعكس مؤشر على معاناة الشركة من تعثر مالي يحمل في طياته على أخبار سيئة تؤثر بالسلب على قدرة الشركة في الحصول على التمويل الخارجي بتكلفة مناسبة؛ ولذلك ترغب إدارة الشركة في إخفاء تلك الأنباء غير الجيدة عن الجمهور من خلال إتباع استراتيجية التأخير في نشر التقارير المالية (Pratiwi et al., 2025 & Abdillah et al., 2019 & Mayapada et al., 2024).

أما وجهة النظر الثانية؛ فترى أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع قد تميل للإفصاح مبكراً عن تقاريرها المالية مقارنةً بالشركات ذات الرفع المالي المنخفض؛ فوفقاً لنظرية الوكالة عادةً ما يتم متابعة الشركات ذات المديونية المرتفعة من قِبل قاعدة عريضة من المقرضين وحملة السندات والتي تمارس بدورها المزيد من الضغوط على إدارة الشركات ذات المديونية المرتفعة لتقديم تقاريرها في الوقت المناسب بما يمكنهم من تقييم أداء الشركة، وتقييم قدرتها المالية، والتحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء والالتزام بالشروط التعاقدية؛ وهو ما يدفع الشركات ذات المديونية المرتفعة للضغط على مراقبي الحسابات بسرعة إنجاز مهمما عملية المراجعة ونشر تقاريرها المالية في الوقت المناسب لطمأنة المقرضين وحملة السندات وتجنب عدم الوفاء بالشروط التعاقدية (Khasharmeh and Aljifri, 2010).

وعلى خلاف وجهتي النظر السابقتين؛ فقد توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة الرفع المالي على توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة أصبحت مشاكل المديونية أمراً طبيعياً، ولم يعد ارتفاع درجة الرفع المالي للشركة بمثابة عائق أمام الشركة في الحصول على التمويل الخارجي؛ فقد يتجاهل المقرضين المعلومات المتعلقة بدرجة الرفع المالي طالما أن الشركة لديها القدرة على السداد والتسوية على الرغم من ارتفاع درجة الرفع المالي للشركة (Tanujaya and Elliany, 2024 & Thinh et al., 2022 & Savitri et al., 2019 & Rahmawati, 2018 & Surachyati et al., 2019 & Ha et al., 2018 & طلخان، 2024 & علي، 2022 & الصيرفي، 2017).

ويخلص الباحثون مما سبق؛ إلى وجود تباين وعدم اتساق لنتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير درجة الرفع المالي للشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وقد يرجع ذلك إلى اختلاف بيئات التطبيق، واختلاف المقاييس المستخدمة في قياس ربحية الشركة¹، فضلاً عن اختلاف الفترة الزمنية للدراسة. وإزاء هذا التباين يعتقد الباحثون أنه وفقاً لنظريتي الوكالة والإشارة؛ فقد تحتاج الشركات ذات الرفع المالي المرتفع إلى المزيد من الوقت لنشر تقاريرها المالية للعمل على إخفاء تلك الأنباء غير السارة، والسعي نحو إخفاء الأداء المالي الحقيقي للشركة، وتحسين صورة الشركة أمام المقرضين من خلال القيام بممارسات إدارة الأرباح وذلك تجنباً لإرسال إشارات سلبية إلى السوق عن الأداء والوضع المالي للشركة وما يتبعه من آثار سلبية على أسهم الشركة وعوائدها وقيمتها السوقية، وقدرتها في الحصول على التمويل الخارجي بتكلفة مناسبة؛ وهو ما ينتج عنه قوائم مالية بها تحريفات جوهرية تستلزم قيام مراقبي الحسابات بزيادة إجراءات المراجعة الأساسية والإضافية، وزيادة نطاق ومدي عملية المراجعة، ومن ثم زيادة الوقت المستغرق لنشر التقارير المالية السنوية من جهة أخرى. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث كما يلي:

H3: تؤثر درجة الرفع المالي للشركة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-5 تحليل العلاقة بين تعقد عمليات الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الرابع للبحث

كلما زادت عدد الشركات التابعة للشركة أو عدد فروعها كلما اتسعت عملياتها بالتعقيد التشغيلي؛ وهناك وجهتي نظر متعارضتين بشأن تأثير تعقد عمليات الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركة؛ فالأولي ترى أن زيادة عدد الشركات التابعة للشركة وعدد فروعها وما يصاحبه من تعقّد في العمليات التشغيلية للشركة (Firm Operational Complex) قد يؤدي استغراق الشركة لوقت أطول لإعداد التقارير المالية السنوية وخصوصاً في حال الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث أن عملية توحيد التقارير المالية في هذه الحالة سيستغرق وقتاً أطول وخاصةً عند وجود اختلافات في السياسات المحاسبية بين الشركات التابعة والشركة الأم (Adriana, 2024 & Johnston and Zhang, 2018 & Ha et al., 2018)؛ ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد الشركات التابعة وعدد الفروع للشركة قد يؤدي إلى طول فترة

¹ فقد يتم قياس درجة الرفع المالي للشركة من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية (Liao et al., 2022 & Tanujaya and Elliany, 2024 & Ebaid, 2022)؛ وقد يتم قياسها من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية (Wijayanto et al., 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Savitri et al., 2019).

المراجعة من قبل مراقبي الحسابات؛ حيث أنه يتم مراجعة كافة الحسابات الخاصة بجميع الشركات التابعة لكل وحدة اقتصادية على حدى قبل مراجعة أعمال الشركة الأم، والتحقق من إجراءات تجميع القوائم المالية، والتأكد من أن القوائم المالية للشركة كوحدة اقتصادية تعبر بصدق وبعادلة وبوضوح عن حقيقة المركز المالي للشركة لجميع وحدات الأعمال، وهو ما يستغرق فترة زمنية أطول للقيام بهما المراجعة وبالتالي التأثير السلبي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية للشركة (Bimo and Sari, 2022 & Aktas and Kargin, 2011 & طلخان، 2024).

أما وجهة النظر الثانية؛ فترى أنه وفقاً لنظرية الوكالة فالشركات ذات الدرجة المرتفعة من التعقيد التشغيلي من المرجح أن تمتلك الإمكانيات المادية والتكنولوجية التي تؤهلها لاستخدام أنظمة محاسبية وأنظمة إعداد تقارير مالية متقدمة وعلى درجة عالية من الكفاءة والفعالية، والتطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات، وتصميم نظم رقابة داخلية فعالة تستهدف في المقام الأول تخفيض لتكاليف الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين؛ مما يسهل من إعداد التقارير المالية في الوقت المناسب، وزيادة ثقة مراقبي الحسابات في التقارير المالية المفصح عنها، وتقليل حجم اختبارات المراجعة؛ وبالتالي تمكين مراقبي الحسابات من إنجاز مهام المراجعة في وقت أقل وبكفاءة وفعالية (Yaacob and Mohamed, 2021 & Muliani and Geraldina, 2021).

وعلى الرغم من وجهتي النظر السابقتين؛ فقد توصلت بعض الدراسات لعدم وجود تأثير معنوي لدرجة التعقد التشغيلي لعمليات الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية (Tanujaya and Elliany, 2018 & Rahmawati, 2019 & Abdillah et al., 2024). وإزاء هذا التباين والتعارض في نتائج الدراسات السابقة؛ يعتقد الباحثون أن التعقد التشغيلي لعمليات الشركة قد يزيد من الفترة الزمنية لإعداد التقارير المالية السنوية من جهة؛ ومن جهة أخرى قد يزيد من الوقت اللازم لإنجاز مهام عملية المراجعة وإعداد تقرير مراقب الحسابات. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث كما يلي:

H4: تؤثر درجة التعقد التشغيلي لعمليات الشركة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-6 تحليل العلاقة بين عمر الشركة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الخامس للبحث

تعارضت نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير عمر الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية. فهناك من يرى أنه كلما زاد عمر الشركة كلما تم نشر التقارير المالية السنوية في الوقت المناسب؛ ويمكن تفسير هذا الرأي من خلال الاعتماد على نظرية منحني التعلم؛ فكلما زاد عمر الشركة كلما زادت خبرتها المحاسبية، وانخفض حجم المشاكل التي تواجه الشركة عند إعدادها لتقاريرها المالية السنوية وهو ما يقلل من الوقت المستغرق لنشر تلك التقارير (Putra and Olimsar, 2022 & عطية، 2021). وفي نفس الصدد؛ يمكن القول أن زيادة عمر الشركة قد يؤهلها لامتلاك هيكل رقابة داخلي فعال يزيد من جودة الممارسات المحاسبية، ويزيد من ثقة مراقبي الحسابات في القوائم والتقارير المالية المفصح عنها؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى التعجيل في نشر التقارير المالية في الوقت المناسب (Anto et al., 2023). كما أن الشركات الأكبر سناً هي الشركات التي تفصح عن تقاريرها المالية في الوقت المناسب حفاظاً على سمعتها السوقية، وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن التأخير في نشر التقارير المالية، وعدم رغبتها في الإضرار بثقة المستثمرين في عملياتها (Lukason and Camacho-Miñano, 2019).

وعلى النقيض مما سبق؛ فهناك من يرى أن تقدم عمر الشركة يساعدها على توطيدها لعلاقاتها مع المتعاملين في سوق العمل؛ ويقلل من الضغوط التي يمارسها الأطراف أصحاب المصلحة على الشركة للإسراع بنشر تقاريرها المالية السنوية؛ وهو ما قد يزيد من الوقت المستغرق لنشر تلك التقارير؛ ومن ثم التأثير السلبي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية (Amelia et al., 2025 & Al-Shwiyat, 2013).

وعلى الرغم من وجهتي النظر السابقتين؛ فقد توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لعمر الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية (Al-Tahat, 2015). وإزاء هذا التباين والتعارض في نتائج الدراسات السابقة؛ يعتقد الباحثون أن تقدم عمر الشركة يساعدها على امتلاك الكوادر البشرية والتكنولوجية القادرة على التطبيق السليم والسريع للعمليات المحاسبية البسيطة والمعقدة؛ ومن ثم التعجيل بعملية إعداد التقارير المالية السنوية من جهة؛ ومن جهة أخرى تقدم عمر الشركة يساعدها على تطبيق وتفعيل هيكل رقابة داخلي قوي؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة الخارجية، وتخفيض حجم اختبارات المراجعة الأساسية؛ ومن ثم تقليل الوقت المستغرق لعملية المراجعة ونشر التقارير المالية. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الخامس للبحث كما يلي:

H5: يؤثر عمر الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-7 تحليل العلاقة بين تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض السادس للبحث

حوكمة الشركات هو نظام مصمم لوضع سياسات وإجراءات يمكن من خلالها تعظيم نجاح الشركة (Tanujaya and Elliany, 2024). ويعتبر تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات هي الطريقة المثلى للحد من النزاعات الناشئة عن عقود الوكالة وخصوصاً عندما تركز تلك الآليات على تحقيق المصلحة العليا لجميع المساهمين¹ (Zandi and Abdullah, 2019 & Alshrife et al., 2016 & سليم، 2019).

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة لأثر العلاقة بين تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات وتوقيت نشر التقارير المالية؛ وفي هذا الصدد توصلت دراسات (Alshawdfy and Elgharbawy, 2021 & Abdillan et al., 2019 & Suadiye, 2019 & Zandi and Abdullah, 2019) إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة² كأحد آليات حوكمة الشركات على تأخر صدور تقارير المراجعة، وبالتالي التأثير الإيجابي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية؛ حيث أن فعالية لجان المراجعة تحسن من عملية الرقابة الداخلية، وتزيد من فعالية الضوابط الداخلية بالشركة، وقد تدفع مراقبي الحسابات إلى زيادة ثقهم في عمل المراجعة الداخلية وبالتالي تقليل حجم اختبارات المراجعة الأساسية.

¹ التطبيق الكفء والفعال لآليات حوكمة الشركات يساعد على إضفاء مزيد من الدقة والشفافية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ويخفض من الأخطاء في عملية إعداد التقارير المالية المرحلية والسنوية، ويحسن من مراقبة ومتابعة أداء الإدارة، ويحد من تصرفاتها الانتهازية، وبالتالي الحد من مخاطر الأعمال، وتنظيم العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة ومجلس الإدارة (Alshammari, 2024 & سليم، 2019).

² تتوقف فعالية لجان المراجعة على حجم لجان المراجعة، وتكرار اجتماعات لجان المراجعة، واستقلال لجان المراجعة، ومدي تضمين لجان المراجعة لعناصر تتمتع بالخبرة المالية العلمية والعملية (Alshammari, 2024 & Alshrife et al., 2016)

وفي نفس الشأن؛ توصلت نتائج دراسة سليم (2019) إلى أن تطبيق آليات الحوكمة الجيدة والمتمثلة في استقلال مجلس الإدارة¹، وجمه²، والفصل بين منصبى المدير التنفيذي رئيس مجلس الإدارة³ قد يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب. وفي نفس الشأن؛ توصلت دراسات (Tanujaya and Elliany, 2024 & Alexeyeva, 2024 & Ezat and El-Masry, 2008) إلى أن تفعيل آليات حوكمة الشركات المتمثلة في استقلال وحجم وهيكل مجلس الإدارة⁴ من شأنها تحسين توقيت نشر التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق؛ يعتقد الباحثون أن التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات قد يساعد على الحد من تكاليف الوكالة، وسيجبر إدارة الشركات نحو تعظيم دورهم في موازنة مصالح الإدارة والمساهمين، والوفاء بالمتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية ذات الصلة بتوقيت نشر التقارير المالية لتجنب عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتجنب مشاكل الوكالة. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض السادس للبحث كما يلي:

H6: تؤثر درجة الالتزام الحوكمي للشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

¹ استقلال مجلس الإدارة قد يحد من تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين؛ ويعمل على حماية مصالح المساهمين وعدم التواطؤ مع كبار المديرين للاستيلاء على ثروات المساهمين، ويعزز من قيام مجلس الإدارة بمهامه الاشرافية والرقابية، ويساعد على تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، وزيادة القدرة على معالجة أوجه الضعف في هيكل الرقابة الداخلية فوراً، بالإضافة إلى أن مجلس الإدارة المستقل يميل إلى الاستعانة بمراقبي حسابات متخصصين قادرين على المساعدة في نشر التقارير المالية في الوقت المناسب (Tanujaya and Elliany, 2024 & Alexeyeva, 2024 & سليم, 2019).

² حجم مجلس الإدارة الكبير قد يكون أكثر فعالية نظراً لتوافر وتنوع المهارات والخبرات المالية والفنية بين أعضائه، وإمكانية تقسيم المجلس إلى لجان متخصصة لمراقبة ومتابعة أعمال إدارة الشركة، فضلاً عن صعوبة سيطرة الإدارة التنفيذية على مجالس الإدارة الكبيرة (Alexeyeva, 2024 & سليم, 2019).

³ الازدواجية بين منصبى المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة قد يهدد كفاءة وفعالية عمليات الرقابة، ويسهل من عملية حجب المعلومات غير المرغوب فيها وعدم الإفصاح عنها للمساهمين الخارجيين؛ مما يؤدي بدوره إلى الإبطاء في نشر التقارير المالية (سليم, 2019) ⁴ توافر العنصر النسائي ضمن مجلس الإدارة من شأنه العمل على تنويع المهارات والكفاءات الإدارية، وبالتالي زيادة فعالية مجلس الإدارة، وتحسين عملية الرقابة، وتحسين جودة ووقتية الأرباح المفصح عنها (Alexeyeva, 2024)؛ ولكن يتوقف هذا الأمر على ضرورة اختيار أعضاء مجلس الإدارة من الإناث على أساس مؤهلاتهن وخبرتهن وليس لمجرد تمثيلهن في المجلس كاستجابة لتوصيات مبادئ الحوكمة (Alshawdfy and Elgharbawy, 2021).

6-8 تحليل العلاقة بين حجم شركة المراجعة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض السابع للبحث

تلعب المراجعة دوراً هاماً في توقيت نشر التقارير المالية كونها جزءاً أساسياً من عملية إصدار التقارير المالية؛ حيث يجب أن يتم مراجعة الأرقام المحاسبية قبل نشر البيانات المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية؛ ويعتبر حجم شركة المراجعة¹ بمثابة مؤشر على جودة عملية المراجعة² (Tanujaya and Elliany, 2024 & Suadiye, 2019).

وقد تناقضت نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير حجم شركة المراجعة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ فهناك من يرى أن خضوع الشركة لعمليات المراجعة من قبل شركات المراجعة الكبرى يساعد على توفير التقارير المالية السنوية للشركة في الوقت المناسب مقارنةً بشركات المراجعة صغيرة الحجم؛ حيث أن شركات المراجعة الكبرى لديها الموارد المادية والإمكانات البشرية ذات الخبرة والملاءة المهنية والتدريب الأفضل القادرة على استخدام أساليب المراجعة التكنولوجية التي تؤهلها للقيام بعمليات المراجعة المستمرة وإصدار تقارير المراجعة بدقة وفي الوقت المناسب للحفاظ على سمعتها المهنية وعلاماتها التجارية وإصدار تقارير المراجعة بدقة وفي الوقت المناسب للحفاظ على سمعتها المهنية وعلاماتها التجارية (Pratiwi et al., 2025 & Ebaid, 2022 & Hartwig et al., 2023 & Kogei and Jagongo, 2019 & Al-Mulla and Bradbury, 2020 & Savitri et al., 2021)؛ فضلاً عن امتلاكها لأدوات داعمة لعمليات المراجعة تمكنها من توفير مرونة أكبر في جدولة عمليات المراجعة لإتمامها في وقت أقصر مقارنةً بشركات المراجعة الصغيرة ذات موارد المراجعة المتسمة بالمحدودية؛ فضلاً عن تمتعها باقتصاديات الحجم الكبير في تقديم الخدمات (Yaacob and Mohamed, 2021 & Habib et al., 2019).

وعلى النقيض لما سبق؛ فهناك من يرى أن شركات المراجعة كبيرة الحجم قد تصدر تقارير المراجعة الخاصة بها في وقت متأخر نظراً لزيادة عدد العملاء بها؛ وما يصاحبه من ضغط عبء العمل (Turel, 2010). فضلاً عن أنه في سبيل الحفاظ على شركات المراجعة الكبرى على سمعتها المهنية، وإضفاء مزيد من المصداقية على التقارير المالية لعملائها بإبداء رأي مهني سليم عليها فقد يبذلون مزيد من الجهد والعناية المهنية، وتوسيع نطاق المراجعة، وزيادة حجم الاختبارات الأساسية قبل التصديق على التقارير المالية

¹ حجم شركة المراجعة هي إحدى الخصائص النوعية المميزة لشركة مراقب الحسابات؛ والتي تعبر عن قدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية والتكنولوجية التي تمكنها من أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية وبجودة مرتفعة (علي، 2022).

² جودة عملية المراجعة الخارجية تزيد من دقة وموثوقية وشفافية التقارير المالية للأطراف أصحاب المصلحة، ويزيد من جودة الاستحقاقات الاختيارية، ويحد من عدم تماثل المعلومات (Mayapada et al., 2024).

للشركة؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة فترة عملية المراجعة؛ ومن ثم التأخير في نشر التقارير المالية (Tan, 2015 & طلخان، 2024).

وعلى الرغم مما سبق؛ فهناك من يرى عدم وجود تأثير معنوي لحجم شركة المراجعة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية (Bahrawe, 2024 & الصيرفي، 2017). وإزاء هذا التباين والتعارض في نتائج الدراسات السابقة؛ يعتقد الباحثون أن شركات المراجعة الكبرى لديها كل الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية التي تساعد على إنجاز مهام المراجعة في الوقت المناسب؛ فضلاً عن تعاملها مع شركات كبرى تمارس مزيد من الضغوط عليها لإصدار تقارير المراجعة في أسرع وقت ممكن. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض السابع للبحث كما يلي:

H7: يؤثر حجم شركة مراقب الحسابات إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-9 تحليل العلاقة بين نوع رأي مراقب الحسابات وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض الثامن للبحث

يعتبر نوع رأي مراقب الحسابات¹ أحد المتغيرات التي قد تفسر الاختلافات في توقيت نشر التقارير المالية السنوية من شركة لأخرى؛ فقد توصلت معظم نتائج الدراسات السابقة إلى أن إصدار مراقب الحسابات لرأي معدل (متحفظ أو معاكس أو امتناع عن إبداء الرأي) يرتبط بفترة مراجعة أطول؛ إذ قد يتردد مراقبي الحسابات في إصدار الآراء المعدلة قبل بذل العناية المهنية الكافية، وبذل المزيد من الوقت والجهد لإجراء مهام مراجعة إضافية للتأكد من الأدلة التي دفعتهم لإبداء هذا الرأي المعدل؛ فضلاً عن الدخول في مناقشات وتفاوضات مع إدارة الشركة كمحاولة لحل البنود المتسببة في إبداء الرأي المعدل (Turel, 2010 & Rahmawati, 2018 & Habib et al., 2019 & Ebaid, 2022 & طلخان، 2024 & علي، 2022 & الصيرفي، 2017).

¹ نوع رأي مراقب الحسابات هو أحد الأحكام المهنية التي يصدرها مراقب الحسابات في سياق أدائه لعملية المراجعة الخارجية بناءً على التقييم الموضوعي لظروف المحيطة بأعمال التكليف، ومستوى تأهيله العلمي والعملية، ومدى التزامه بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوكيات المهنة (علي، 2022). ووفقاً لمعيار المراجعة (ISA 706) الصادر عام (2015) والمفعّل بدءاً من ديسمبر (2016)؛ هناك أربعة بدائل لآراء مراقب الحسابات وهي: (1) رأي نظيف، (2) رأي متحفظ أو غير نظيف، (3) رأي معاكس، (4) الامتناع عن إبداء الرأي (الصيرفي، 2017).

ويتفق الباحثون مع نتائج الدراسات السابقة والتي ترى أن إصدار مراقب الحسابات لتقرير ذو رأي معدل قد يزيد من الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز مهام عملية المراجعة من جهة؛ ومن جهة أخرى قد يدفع إدارة الشركة نفسها إلى تأجيل نشر مثل تلك التقارير، وذلك وفقاً لنظرية الإشارة نظراً لما يتضمن إصدار مثل هذه الآراء على إشارات سلبية قد تضر بسمعة الشركة في سوق العمل؛ وذلك على عكس الشركات التي يصدر بشأنها رأي نظيف والتي تسعى إلى الإسراع بنشر مثل هذه التقارير لما تحمله من إشارات إيجابية عن الشركة لسوق العمل. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الثامن للبحث كما يلي:

H8: يؤثر الرأي المعدل لمراقب الحسابات سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-10 تحليل العلاقة بين نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض التاسع للبحث:

تعارضت نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير نهاية السنة المالية لعميل المراجعة¹ على توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ فهناك من يرى أن نهاية السنة المالية لعميل المراجعة في مواسم الذروة² لشركة المراجعة من شأنه زيادة الوقت المستغرق للقيام بمهام المراجعة؛ نظراً لمعاناة شركة المراجعة في مواسم الذروة من مستويات مرتفعة من ضغط عبء العمل، وبالتالي التأثير السلبي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية (Habib et al., 2019 & Singh et al., 2022 & Ghosh and Tang, 2015 & الصيرفي، 2017). في حين أن هناك من يرى أنه يمكن لشركات المراجعة التغلب على ضغط عبء العمل في مواسم الذروة من خلال زيادة ساعات العمل الإضافية، وزيادة عدد الموظفين خوفاً من فقد شركة المراجعة لعملائها كنتيجة لقيام عميل المراجعة بتغيير مراجعيها في العام القادم في حال تأخير نشر التقارير المالية السنوية للشركة في الوقت المناسب؛ كما أن زيادة ضغط عبء العمل لدى شركات المراجعة قد يزيد من النضج المعرفي والخبرة لدى مراقبي الحسابات مما يمكنهم من إنجاز مهام المراجعة بسرعة

¹ نهاية السنة المالية لعميل المراجعة تعبر عن النقطة الزمنية التي تقوم فيها إدارة شركة عميل المراجعة بتقييم نتائج أعمالها عن السنة المالية المنقضية، وتحديد مركزها المالي في تلك النقطة للبدء في إعداد قوائمها المالية وإيصالها لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة بعد مراجعتها من قبل مراقب حسابات خارجي (علي، 2022).

² تختلف مواسم الذروة من بلد لآخر؛ ففي فرنسا وماليزيا تكون مواسم الذروة خلال الفترة ما بين شهري يناير ومارس كنتيجة لنهاية الفترة المالية لمعظم الشركات بها في نهاية شهر ديسمبر؛ بينما في نيوزيلندا تكون مواسم الذروة خلال الفترة ما بين إبريل ويونيو كنتيجة لنهاية الفترة المالية لمعظم الشركات بها في نهاية شهر مارس؛ في حين تكون مواسم الذروة في استراليا خلال الفترة ما بين شهري يوليو وسبتمبر كنتيجة لنهاية الفترة المالية لمعظم الشركات بها في نهاية شهر يونيو (Yaacob and Mohamed, 2021). أما في مصر فالغالبية العظمى من شركات القطاع الخاص تنهي فترتها المالية في نهاية شهر ديسمبر وبالتالي تكون مواسم الذروة خلال الفترة ما بين شهري يناير ومارس.

وبكفاءة؛ وبالتالي التأثير الإيجابي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية (Ashton et al., 1989 & Ashton et al., 1987). فضلاً عن أن هناك من يرى عدم وجود تأثير معنوي لنهاية السنة المالية لعمل المراجعة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية للعميل (Johnston and Zhang, 2018 & Yaacob and Mohamed, 2021). 2024.

وإزاء هذا التباين والتعارض في نتائج الدراسات السابقة؛ يعتقد الباحثون أن نهاية السنة المالية لعمل المراجعة في مواسم الذروة من شأنه إرباك تخطيط طريقة عمل مراقب الحسابات، والتأثير السلبي على توزيعه للوقت المستغرق لتنفيذ مهام عملية المراجعة لعملائه، وتوجيه اهتمام أقل ووقت أقل لجهود عملية المراجعة، وبالتالي التأثير السلبي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض التاسع للبحث كما يلي:

H9: تؤثر نهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-11 تحليل العلاقة بين أتعاب مراقب الحسابات وتوقيت نشر التقارير المالية السنوية، واشتقاق الفرض العاشر للبحث

أتعاب مراقب الحسابات هي تكلفة خارجية تتحملها الشركة للحد من تكاليف الوكالة؛ تتوقف على تفاعل مجموعة من العوامل؛ وهي: (1) خبرة ومعرفة ومهارة ومستوى تدريب القائم بعملية المراجعة، (2) الوقت المستغرق لإتمام عملية المراجعة، (3) حجم المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة، ومدى احتمالية رفع دعاوى قضائية على القائم بعملية المراجعة (Uyob et al., 2022).

وبشأن تأثير أتعاب مراقب الحسابات على توقيت نشر التقارير المالية؛ فهناك من يرى أن زيادة أتعاب مراقب الحسابات من شأنها الضغط على مراقبي الحسابات لإنهاء عملية المراجعة في الوقت المناسب، ومن ثم التأثير الإيجابي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية (Uyob et al., 2022 & Habib et al., 2019 & Defond et al., 2022). وعلى النقيض؛ فهناك من يرى أن زيادة أتعاب مراقب الحسابات بمثابة مؤشر على أعمال المراجعة المعقدة والتي تتطلب بذل مزيد من الشمول والجهد والعناية المهنية اللازمة؛ الأمر الذي يزيد من فترة إصدار تقرير المراجعة الخارجية، وبالتالي التأخير في نشر التقارير المالية، وهو ما يعني التأثير السلبي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية (Bahrawe,

2024 & عبده، 2018). في حين أن هناك من يرى عدم وجود تأثير معنوي لأتعب مراقب الحسابات على توقيت نشر التقارير المالية السنوية (Akhalumeh et al., 2017).

وإزاء هذا التباين والتعارض في نتائج الدراسات السابقة؛ يعتقد الباحثون أن زيادة أتعب مراقبي الحسابات من شأنه التعجيل بإنجاز مهام عملية المراجعة من خلال إعطاء فرصة لمكاتب المراجعة بالاستعانة بموظفين أكثر خبرة وكفاءة، والعمل لساعات إضافية، والاستثمار في موارد المراجعة والوسائل التكنولوجية ذات الصلة. وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض العاشر للبحث كما يلي:

H10: تؤثر أتعب مراقب الحسابات إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

6-12 منهجية البحث

يستهدف البحث في هذا القسم عرض منهجية البحث وذلك من خلال تناول كل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج البحث، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في تحليل البيانات، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ونتائج اختبار فروض البحث، وبعض التحليلات الإضافية؛ وذلك على النحو التالي:

6-12-1 هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث؛ من خلال اختبار تأثير بعض العوامل الداخلية والخارجية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية المؤثرة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ والمتمثلة في حجم الشركة، وربحياتها، ودرجة الرفع المالي، وعمر الشركة، ودرجة تعقد العمليات، ومؤشر درجة الالتزام الحوكمي، وحجم شركة مراقب الحسابات، ونوع رأى مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعمل المراجعة، وحجم أتعب مراقب الحسابات وذلك بهدف الوقوف على الأسباب الكامنة وراء تفاوت توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركات. وذلك قياساً على (Pratiwi et al., 2025 & Tanujaya and Elliany, 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Thinh et al., 2022 & Savitri et al., 2019).

6-12-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وذلك خلال الفترة (2018:2024) والبالغ عددها (34) شركة خدمات مالية غير مصرفية؛ وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات تحقق هدف البحث. ومن أهم

هذه الاعتبارات أن تتوافر قوائمها المالية والإيضاحات المتممة لها خلال سنوات الدراسة (2018:2024)، واكتمال القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات وتقرير الحوكمة ومحضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنه المصري، ولذلك فقد تم استبعاد المشاهدات الشركات التي تعد قوائمها المالية بالعملة الأجنبية، وكذلك التي لم يتمكن الباحثون من الحصول على بياناتها خلال اي سنة من سنوات الدراسة. وبذلك اعتمد الباحثون على مدخل Firm-Year Observation قياساً على (Wijayanto et al., 2024 & Rahmawati, 2018 عطية، 2021 & علي، 2022).

وبناءً على ما سبق؛ بلغت العينة النهائية للدراسة عدد (28) شركة خدمات مالية غير مصرفية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية¹؛ بواقع إجمالي عدد مشاهدات (186) مشاهدة سنوية؛ ويمكن توضيح تلك الشركات من خلال الجدول رقم (1) كما يلي:

جدول 1: الشركات عينة الدراسة

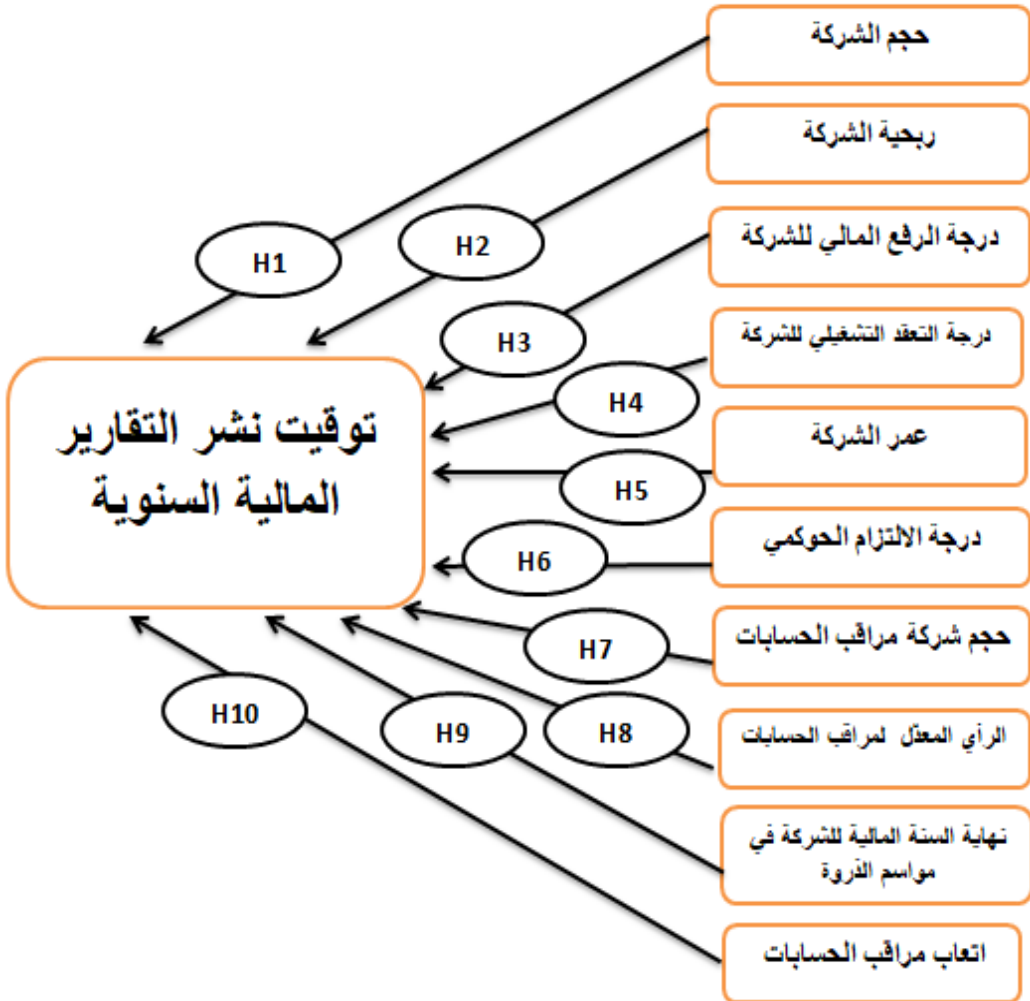
م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
1	اكت فاينانشال للاستشارات	2	القلعة للاستثمارات المالية
3	المصرية العربية ثمار لتداول الأوراق المالية والسندات	4	جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
5	ارابيا انفستمنتس هولدنغ	6	بلتون القابضة
7	سي اي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية	8	اسبابر كابيتال القابضة للاستثمارات المالية
9	برايم القابضة للاستثمارات المالية	10	العروبة للمسررة في الأوراق المالية
11	المهندس للتأمين	12	الأهلي للتنمية والاستثمار
13	الملقي العربي للاستثمار	14	مجموعة اي أف جي القابضة
15	السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	16	أودن للاستثمارات المالية
17	الاسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	18	التوفيق للتأجير التمويلي
19	أصول E.S.B للوساطة في الأوراق المالية	20	القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية
21	أوراسكوم المالية القابضة	22	كونتكت المالية القابضة
23	وثائق استثمار شركة صناديق المؤشرات	24	بي انفستمنتس القابضة
25	راية القابضة للاستثمارات المالية	26	الدلتا للتأمين
27	وثائق شركة صندوق استثمار المصريين للاستثمار العقاري	28	الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)

المصدر: من إعداد الباحثون

¹ تم استبعاد عدد (6) شركات خدمات مالية غير مصرفية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وهم؛ شركة النعيم القابضة للاستثمارات، والشركة القابضة المصرية الكويتية وذلك لإصدارهما لتقاريرهما المالية السنوية بالدولار الأمريكي؛ كما تم استبعاد كل من شركة يو للتمويل الاستهلاكي، وشركة أرابيا للاستثمار والتنمية نظراً لحداثتهما قديهما بالبورصة المصرية حيث تم إدراج كلتا الشركتين بالبورصة المصرية عام 2025؛ فضلاً عن استبعاد كل من شركة القابضة المصرية الكويتية بالجنه، ووثائق صندوق استثمار أدون للاستثمار في الأسهم المصرية لعدم توافر وإتاحة البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة.

3-12-6 نموذج البحث

بناءً على فروض البحث، ومتغيرات الدراسة، يمكن صياغة نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي من خلال الشكل رقم (1) كما يلي:



شكل 1: نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي

المصدر: من إعداد الباحثون

6-12-4 نموذج البحث

تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي من خلال جدول رقم (2):

المتغير	الرمز	النوع	التأثير المتوقع	القياس
توقيت نشر التقارير المالية السنوية	$TIME_{it}$	تابع	_____	1- لأغراض التحليل الأساسي؛ $TIME(LAG)_{it}$ تقاس من خلال عدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة كمؤشر عكسي للتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وذلك قياساً على (Almarzouq et al., 2025 & Ologun, 2025 & Tanujaya and Elliany, 2024 & Hartwig et al., 2023 & Putra and Olimsar, 2022 & Ebaid, 2022). 2- لأغراض تحليل الحساسية؛ تم قياس التوقيت بطريقتين؛ وهما: - $TIME(LnLAG)_{it}$ بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (كمؤشر عكسي للتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية) كمحاولة للتخلص من القيم المتطرفة لعدد الأيام وجعلها تقترب من التوزيع الطبيعي؛ وذلك قياساً على (Singh et al., 2022 & Liao et al., 2024 & Yaacob and Mohamed, 2021). - $TIME(0,1)_{it}$ كمتغير وهمي ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا تم نشر التقارير المالية السنوية للشركة خلال المدة القانونية البالغة (90) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة، والقيمة (صفر) في حال نشر التقارير المالية السنوية للشركة بعد انتهاء المدة القانونية للنشر؛ وذلك قياساً على (Aprilia and Djuminah, 2024 & Anto et al., 2023 & Lukason and Camacho-Miñano, 2019).
حجم الشركة	$SIZE_{it}$	مستقل	(+)H1	بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية للشركة؛ وقد تم الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لتقليل التقلبات المفرطة في البيانات؛ وذلك قياساً على (Almarzouq et al., 2025 & Bahrawe, 2024 & Liao et al., 2024 & Hartwig et al., 2023 & Khasharmeh and Aljifri, 2010).

¹ $(TIME_{it} = DAR_{it} - EEY_{it})$ حيث تعني (DAR_{it}) تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة في الشركة i في الفترة t ؛ بينما تعني (EFY_{it}) تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة i في الفترة t .

ربحية الشركة	ROA _{it}	مستقل	H2(+)	بدلالة معدل العائد على الأصول كمقياس يشير إلى مدى كفاءة إدارة الشركة في استغلال أصولها لتحقيق الأرباح؛ ويمكن حساب معدل العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية للشركة؛ وذلك قياساً على (Wijayanto et al., 2024 & Anto et al., 2023 & Ebaid, 2022 & Zandi and Abdullah, 2019).
درجة الرفع المالي للشركة	LVR _{it}	مستقل	H3(-)	بدلالة قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية للشركة؛ وذلك قياساً على (Almarzouq et al., 2025 & Tanujaya and Elliany, 2024 & Liao et al., 2024 & Ha et al., 2018).
درجة التعقد التشغيلي لعمليات الشركة	COMP _{it}	مستقل	H4(-)	بدلالة عدد الشركات التابعة للشركة؛ وذلك قياساً على (Adriana , 2024 & Tanujaya and Elliany, 2024 & Johnston and Zhang, 2018 & Ha et al., 2018).
عمر الشركة	AGE _{it}	مستقل	H5(+)	بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية المصرية؛ وذلك قياساً على (Clatworthy and Peel, 2016 & Alexeyeva, 2024 & Anto et al., 2023).
درجة الالتزام الحوكمي للشركة	CG-Index _{it}	مستقل	H6(+)	من خلال الاعتماد على مؤشر مكون من (6) خصائص متعلقة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة (Tanujaya and Elliany, 2019 & Zandi and Abdullah, 2024 & عطية, 2021): - حجم مجلس الإدارة: يتم قياسه من خلال متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مجلس الإدارة للشركة يتكون من 7 أعضاء على الأقل؛ ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة أقل من 7 أعضاء. - عدد اجتماعات مجلس الإدارة: يتم قياسه من خلال متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد اجتماعات مجلس الإدارة 4 مرات على الأقل سنوياً؛ ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان عدد اجتماعات مجلس الإدارة أقل من 4 مرات سنوياً. - تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة: يتم قياسه من خلال متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان هناك عضوتان من الإناث على الأقل بمجلس الإدارة؛ ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان عدد الإناث في مجلس الإدارة أقل من عضوتان. - ازدواجية منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي: يتم قياسه من خلال متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان هناك فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؛ ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان هناك ازدواجية بين هاذين المنصبين. - عدد أعضاء لجنة المراجعة: يتم قياسه من خلال متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد الأعضاء لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء الإدارة غير التنفيذيين؛ ويأخذ القيمة (صفر) لغير ذلك. - عدد اجتماعات لجنة المراجعة: يتم قياسه من خلال متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد اجتماعات لجنة المراجعة 4 مرات سنوياً على الأقل؛ ويأخذ القيمة (صفر) لغير ذلك.

وبذلك تتراوح قيمة مؤشر درجة الالتزام الحوكمي لكل مفردة ما بين (صفر) إلى (6)؛ وتشير الدرجة الأكبر إلى زيادة قوة وتفعيل آليات حوكمة الشركات.				
بدلالة متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) عندما يتم مراجعة حسابات الشركة من قبل إحدى شركات المراجعة الأربعة الكبرى (4 BIG)؛ ويأخذ القيمة (صفر) لغير ذلك؛ وذلك قياساً على (Almarzouq et al., 2025 & Tanujaya and Elliany, 2024 7 Thinh et al., 2022 & Suadiye, 2019 & Abdillah et al., 2019).	(+)H7	مستقل	AUSIZE _{it}	حجم شركة مراقب الحسابات
بدلالة متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (صفر) في حال إصدار مراقب الحسابات لرأي نظيف؛ ويأخذ القيمة (1) لغير ذلك؛ وذلك قياساً على (Ebaid, 2022 & Rahmawati, 2018 & Turel, 2010).	(-)H8	مستقل	AUOP _{it}	الرأي المعدل لمراقب الحسابات
بدلالة متغير ثنائي وهمي يأخذ القيمة (1) للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في 31 ديسمبر؛ ويأخذ القيمة (صفر) لغير ذلك؛ وذلك قياساً على (Hartwig et al., 2023 & Yaacob and Mohamed, 2021 & الصيرفي, 2017 & طلخان, 2024).	(-)H9	مستقل	BUSY _{it}	نهاية السنة المالية للشركة
بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لآتعاب مراقب الحسابات؛ وذلك قياساً على (Bahrawe, 2024 & Uyob et al., 2022).	(+)H10	مستقل	AUFEE _{it}	آتعاب مراقب الحسابات

6-12-5 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار

فروض البحث

يتناول هذا الجزء من البحث أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعها الباحثون؛ وكذلك نماذج الانحدار المستخدمة في اختبار فروض البحث؛ وذلك على النحو التالي:

6-12-5-1 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

بشأن أدوات الدراسة؛ فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية الواردة بالقوائم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة لها، وتقرير مراقب الحسابات السنوي، وتقارير الحوكمة السنوية، وتقارير مجالس الإدارة السنوية، ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية للشركات عينة الدراسة والمتاحة على موقع البورصة المصرية، وموقع مباشر، والموقع الإلكتروني الخاص بالشركة وذلك بداية من عام 2018 وحتى عام 2024.

أما بشأن إجراءات الدراسة؛ فقد قام الباحثون باستخراج البيانات اللازمة من التقارير والقوائم المالية السنوية، وتقارير الحوكمة، ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية بغرض قياس متغيرات الدراسة؛ وذلك من خلال تحليل المحتوى للتقارير والقوائم المالية السابق الإشارة إليها Content Analysis وذلك نظراً لافتقار البورصة المصرية لوجود قواعد بيانات رسمية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية. وقد تم

الاعتماد على برنامج Microsoft Excel لاحتساب معادلات وقيم متغيرات الدراسة المستهدف اختبارها تمهيداً لإجراء التحليلات الإحصائية المختلفة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 26).

6-12-5-2 النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية؛ ففي سبيل اختبار أثر كل من حجم الشركة، وربحيتها، ودرجة الرفع المالي للشركة، وعمرها، وتعقيد عملياتها التشغيلية، ودرجة التزامها الحوكمي، وحجم شركة مراقب الحسابات، ونوع رأيه في تقرير المراجعة، وأتعابه، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة على توقيت نشر شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية لتقاريرها وقوائمها المالية السنوية؛ فقد استخدم الباحثون النموذج التالي لاختبار هذا الأثر:

$$TIME_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 LVR_{it} + \beta_4 COMP_{it} + \beta_5 AGE_{it} + \beta_6 CG-Index_{it} + \beta_7 AUSIZE_{it} + \beta_8 AUOP_{it} + \beta_9 BUSY_{it} + \beta_{10} AUFEE_{it} + \varepsilon_{(it)} \quad (1)$$

حيث أن:

$TIME(LAG)_{it}$: توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

$SIZE_{it}$: حجم الشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

β_1 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين حجم الشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

ROA_{it} : ربحية الشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_2 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين ربحية الشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

LVR_{it} : درجة الرفع المالي للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_3 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين درجة الرفع المالي للشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

$COMP_{it}$: درجة التعقيد التشغيلي لعمليات لشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_4 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

AGE_{it} : عمر الشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_5 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين عمر الشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

$CG-Index_{it}$: درجة الالتزام الحوكمي للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_6 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين درجة الالتزام الحوكمي للشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

$AUSIZE_{it}$: حجم شركة مراقب الحسابات للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_7 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين حجم شركة مراقب حسابات للشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

$AUOP_{it}$: الرأي المعدّل لمراقب حسابات الشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_8 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين الرأي المعدّل لمراقب حسابات للشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

$BUSY_{it}$: نهاية السنة المالية للشركة (i) في الفترة المالية (t).

B_9 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين نهاية السنة المالية للشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

$AUFEE_{it}$: أتعاب مراقب الحسابات للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

B_{10} : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين أتعاب مراقب الحسابات للشركة (i) وتوقيت نشرها لتقاريرها المالية السنوية.

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

6-12-6 أدوات التحليل الإحصائي

بعد الانتهاء من تحليل محتوى التقارير والقوائم المالية السنوية للشركات، وكذلك تقارير الحوكمة، وتقارير مجالس الإدارة، ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية السنوية للشركات؛ فقد تم وضع البيانات التي تم التوصل إليها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel؛ وذلك كبدائية لإجراء التحليل الإحصائي لها. ولذلك فقد تم الاستعانة بالنماذج الرياضية والإحصائية التي يوفرها برنامج Microsoft Excel لأغراض حساب قيم كافة متغيرات الدراسة؛ فضلاً عن استخدام البرامج الإحصائية الجاهزة مثل البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (26) وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ وكذلك تقدير معلمات نماذج الانحدار. وبالتالي يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار صلاحية بيانات التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، ثم اختبارات فروض الدراسة؛ وذلك على النحو التالي:

6-12-6-1 اختبار صلاحية البيانات لأغراض التحليل الإحصائي

للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من عدمه فقد تم استخدام أسلوب (Kolmogorov-Smirnov test) عند مستوى معنوية (0.05) وذلك بهدف تحديد هل سيتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية المعلمية (Parametric Test) إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي؛ أم سيتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية (Non-Parametric Test) إذا كانت متغيرات الدراسة لا تتبع للتوزيع الطبيعي؟؛ وقد ظهرت النتائج كما يلي:

جدول 3: نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov Test

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test				
Kolmogorov-Smirnov Z			Code	Variables
Sig	N	Test Statistic		
0.000	186	0.160	TIME(LAG) _{it}	توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة عدد الأيام بين توقيع تقرير مراقب الحسابات ونهاية السنة المالية
0.000	186	0.108	TIME(LnLAG) _{it}	توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين توقيع تقرير مراقب الحسابات ونهاية السنة المالية
0.000	186	0.522	TIME(0,1) _{it}	توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة المتغير الوهمي الثنائي (صفر، واحد)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test				
Kolmogorov-Smirnov Z			Code	Variables
Sig	N	Test Statistic		
0.031	186	0.069	SIZE _{it}	حجم الشركة
0.000	186	0.170	ROA _{it}	ربحية الشركة
0.000	186	0.179	LVR _{it}	درجة الرفع المالي للشركة
0.000	186	0.295	COMP _{it}	درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة
0.000	186	0.139	AGE _{it}	عمر الشركة
0.000	186	0.195	CG-Index _{it}	درجة الالتزام الحوكمي للشركة
0.000	186	0.453	AUSIZE _{it}	حجم شركة مراقب الحسابات
0.000	186	0.540	AUOP _{it}	الرأي المعدل لمراقب الحسابات
0.000	186	0.522	BUSY _{it}	نهاية السنة المالية لعميل المراجعة في مواسم الذروة
0.015	186	0.074	AUFEE _{it}	أتعاب مراقب الحسابات

ويتضح من الجدول السابق؛ أن مستوى المعنوية (Sig) لجميع متغيرات الدراسة أقل من (0.05) مما يعني أن جميع متغيرات الدراسة لا تتبع للتوزيع الطبيعي. ووفقاً لبعض الدراسات السابقة (Altman and Bland, 1995 & طلخان، 2024) يمكن استخدام الأساليب المعلمية عند إجراء التحليل الإحصائي لهذه المتغيرات وتجاهل افتراض التوزيع الطبيعي لتلك المتغيرات طالما أن حجم العينة أكبر من 40 مشاهدة حيث أن كبر حجم العينة لن يسبب أي مشاكل إحصائية عند استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية لبيانات لا تتبع للتوزيع الطبيعي؛ وبناءً على ذلك تغاضي الباحثون عن افتراض التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة¹.

6-12-6 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

استخدام الباحثون بعض اساليب الإحصاء الوصفي لتوصيف المتغيرات خلال فترة الدراسة كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة. حيث قد توفر تلك الإحصائيات وصفاً شاملاً لبيانات الدراسة؛ وهو ما يساعد الباحثون فيما بعد في تقييم وتفسير نتائج اختبار الروض محل الدراسة؛ ويوضح جدول (4) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

¹ المتغيرات المتعلقة بدرجة الالتزام الحوكمي، وحجم شركة المراجعة، ونوع رأي مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعميل المراجعة هي متغيرات ثنائية وهمة تأخذ القيمة (0,1) ولذلك فهي لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي قياساً على (البسيوني، وعاشور، 2023). كمحاولة من الباحثون لحل مشكلة عدم اتباع باقي المتغيرات للتوزيع الطبيعي فقد تم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي لقياس غالبية تلك المتغيرات.

جدول 4: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية

Std. Dev.	Min	Max	Mean	N	Code	Variables
27.091	23	186	68.08	186	TIME(LAG) _{it}	توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة عدد الأيام بين توقيع تقرير مراقب الحسابات ونهاية السنة المالية
0.36025	3.135	5.226	4.153	186	TIME(LnLAG) _{it}	توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين توقيع تقرير مراقب الحسابات ونهاية السنة المالية
0.330	0	1	0.88	186	TIME(0,1) _{it}	توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة المتغير الوهمي الثنائي (صفر، واحد)
1.924	15.95	23.95	20.065	186	SIZE _{it}	حجم الشركة
0.1591	-0.57	0.868	0.047	186	ROA _{it}	ربحية الشركة
0.326	0.002	1.503	0.322	186	LVR _{it}	درجة الرفع المالي للشركة
19.014	0	95	10.50	186	COMP _{it}	درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة
0.8027	0	3.663	2.574	186	AGE _{it}	عمر الشركة
1.041	2	6	4.84	186	CG-Index _{it}	درجة الالتزام الحوكمي للشركة
0.450	0	1	0.28	186	AUSIZE _{it}	حجم شركة مراقب الحسابات
0.177	0	1	0.03	186	AUOP _{it}	الرأي المعدل لمراقب الحسابات
0.330	0	1	0.88	186	BUSY _{it}	نهاية السنة المالية لعميل المراجعة
0.9185	9.903	13.85	11.876	186	AUFEE _{it}	أتعاب مراقب الحسابات

ويوضح جدول الإحصائيات الوصفية ما يلي:

- بمقارنة المتوسط الحسابي لجميع متغيرات الدراسة بالانحراف المعياري لنفس المتغير نجد أن قيمة الانحراف المعياري لكل المتغيرات أقل من المتوسط الحسابي لنفس المتغير فيما عدا متغيري ربحية الشركة، ودرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة؛ وهو ما يشير إلى وجود تجانس كبير في بيانات الدراسة واعتبارها أقل تشتتاً وعدم انطوائها على قيم شاذة فيما عدا متغيري ربحية الشركة، ودرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة وهو ما يشير لاحتمالية اعتبارهما متغيرين أكثر تشتتاً.

- بالنسبة لتوقيت نشر التقارير المالية السنوية؛ تشير النتائج المتعلقة بـ (TIME(LAG)_{it}) إلى قيام الشركات التي تمثل عينة الدراسة بنشر تقاريرها المالية السنوية بمتوسط عام بلغ (68) يوماً بعد انتهاء السنة المالية وحتى توقيع تقرير مراقب حسابات؛ وبمدي يتراوح بين (168) و(23) يوماً؛ وبانحراف

معياري مقداره (27.091) يوماً وهو ما يشير إلى وجود تباين ملحوظ بين عدد الأيام منذ نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات بين مشاهدات العينة. **ويتفق ذلك مع؛** ما توصلت إليه دراسة عطية (2021) والتي تمت في بيئة الأعمال المصرية حيث أوضحت أن متوسط فترة نشر التقارير المالية للشركات المدرجة بمؤشر EGX100 تبلغ (74) يوماً¹. كما تشير النتائج المتعلقة بـ (TIME(0,1)_{it}) إلى أن متوسط عدد الشركات التي تقوم بنشر تقاريرها المالية السنوية وفقاً للإطار الزمني المحدد للإفصاح عن تقاريرها المالية والمحدد وفقاً للمادة رقم (64) من قانون الشركات رقم (159) لسنة 1981 والمعدل بالقانون رقم (3) لسنة 1998؛ وكذلك المادة رقم (89) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 يبلغ حوالي (0.88) وهو ما يشير إلى التزام نحو (88%) من الشركات عينة الدراسة بالإفصاح عن تقاريرها المالية السنوية في مواعيدها المحددة، وتختلف نحو (12%) من الشركات عينة الدراسة عن الالتزام بالمواعيد المحددة للإفصاح عن التقارير المالية السنوية.

- **بالنسبة لمتغير حجم الشركة (SIZE_{it})؛** يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (20.065)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (23.95)، والحد الأدنى (15.95)؛ وهو ما يشير إلى اقتراب المتوسط من الحد الأعلى مما يعني كبر حجم معظم الشركات عينة الدراسة.

- **بالنسبة لمتغير ربحية الشركة (ROA_{it})؛** يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (0.047)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (0.868)، والحد الأدنى (-0.57)؛ وهو ما يشير اقتراب المتوسط من الحد الأدنى مما يعني انخفاض معدل العائد على الأصول لغالبية مشاهدات عينة البحث.

- **بالنسبة لمتغير درجة الرفع المالي للشركة (LVR_{it})؛** يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (0.322)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (1.503)، والحد الأدنى (0.002)؛ وهو ما يشير إلى اقتراب المتوسط من الحد الأدنى مما يعني انخفاض درجة الرفع المالي لمشاهدات عينة البحث وبالتالي انخفاض مديونيتها.

- **بالنسبة لمتغير عمر الشركة (AGE_{it})؛** يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (2.574)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (3.663)، والحد الأدنى (0)؛ وهو ما يشير إلى اقتراب المتوسط من الحد الأعلى مما يعني ارتفاع عمر معظم الشركات عينة الدراسة.

¹ يعتبر متوسط فترة نشر التقارير المالية للشركات عينة الدراسة والبالغة (68) يوماً هو متوسط مقبولاً مقارنةً بمتوسطات فترة نشر التقارير المالية للشركات في بيانات الأعمال مختلفة حول دول العالم؛ ففي المملكة العربية السعودية بلغت متوسط فترة نشر التقارير المالية السنوية (58) يوماً (Ebaid, 2022)، و بينما كان هذا المتوسط في الإمارات وتركيا وفلسطين وإندونيسيا (61) يوماً و(86) يوماً و(62) يوماً و (83.55) يوماً على التوالي (Bahrawe, 2024 & Putra and Olinisar, 2022).

- بالنسبة لمتغير درجة الالتزام الحوكمي ($CG-Index_{it}$)؛ يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (4.84)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (6)، والحد الأدنى (2)؛ وهو ما يشير وجود درجة التزام حوكمي مرتفع من قبل الشركات عينة البحث خلال فترة الدراسة.

- بالنسبة لمتغير حجم شركة مراقب الحسابات ($AUSIZE_{it}$)؛ يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (0.28)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (1)، والحد الأدنى (0) وهو ما يشير إلى أن (28%) من مشاهدات عينة الدراسة يتم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ($BIG4$).

- بالنسبة لمتغير الرأي المعدل لمراقب الحسابات ($AUOP_{it}$)؛ يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (0.03)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (1)، والحد الأدنى (0)، وهو ما يشير إلى (3%) من مشاهدات عينة الدراسة لديها تقرير مراقب حسابات برأي معدل؛ في حين باقي مشاهدات عينة الدراسة لديها تقرير مراقب حسابات برأي نظيف.

- بالنسبة لمتغير نهاية السنة المالية لعميل المراجعة ($BUSY_{it}$)؛ يبلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (0.88)؛ بينما يبلغ الحد الأعلى (1)، والحد الأدنى (0)، وبانحراف معياري (0.33)؛ وهو ما يشير إلى أن (88%) من الشركات عينة الدراسة تنتهي السنة المالية الخاصة بها في 31 ديسمبر من كل عام؛ وهو ما يؤكد لدى الباحثين إلى أن مواسم الذروة لمكاتب المراجعة العاملة في بيئة الأعمال المصرية هي الفترة التالية ليوم 31 ديسمبر من كل عام.

6-12-3 اختبار ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)

يوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج اختبار ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين متغيرات الدراسة؛ المستقلة والتابعة، حيث تساهم نتائج هذا الاختبار في تحديد مدى وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة وبعضها البعض؛ وهو ما يساعد في تحديد مدى وجود علاقة تأثيرية بين هذه المتغيرات من عدمه قبل إجراء تحليل الانحدار استخدام الباحثون بعض أساليب الإحصاء الوصفي لتوصيف المتغيرات خلال فترة الدراسة كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة. حيث قد توفر تلك الإحصائيات وصفاً شاملاً لبيانات الدراسة؛ وهو ما يساعد الباحثون فيما بعد في تقييم وتفسير نتائج اختبار الروض محل الدراسة؛ ويوضح جدول (4) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

كما تساهم نتائج هذا الاختبار في التعرف على مدى احتمالية وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات وبعضها البعض من عدمه. وفي ضوء مصفوفة الارتباط يتضح ما يلي:

- درجة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض أقل من أو يساوي (80%)؛ وهو ما يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات وبعضها البعض؛ وبالتالي تجاوز مشكلة الارتباط الخطي الذاتي (Multicollinearity)؛ وهو ما يؤكد انخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن (10) في كل اختبارات الدراسة الأساسية وتحليل الحساسية كما سيتضح فيما بعد؛ وبالتالي يتضح إمكانية استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بدون أي مشاكل وذلك قياساً على (Singh et al., 2022 & Wijayanto et al., 2024 & Ha et al., 2018).

- هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين $TIME(LAG)$ وكل من حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ودرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، وحجم شركة المراجعة، وأتعب مراقب الحسابات؛ حيث جاءت معاملات الارتباط موجبة بمعامل (0.195 & 0.340 & 0.309 & 0.184 & 0.363) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

- هناك علاقة ارتباط عكسي معنوي بين $TIME(LAG)$ وربحية الشركة بدلالة معدل العائد على الأصول حيث جاء معامل الارتباط سالب بمعامل (0.173) وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig. في حين لا توجد علاقة ارتباط بين $TIME(LAG)$ وكل من عمر الشركة، ودرجة الالتزام الحوكمي، والرأي المعدل لمراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية لعميل للشركة في مواسم الذروة.

- هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين $TIME(LNLAG)$ وكل من حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ودرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، وحجم شركة المراجعة، وأتعب مراقب الحسابات. حيث جاءت معاملات الارتباط موجبة بمعامل (0.212 & 0.334 & 0.334 & 0.194 & 0.367) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

- هناك علاقة ارتباط عكسي معنوي بين $TIME(LNLAG)$ وربحية الشركة بدلالة معدل العائد على الأصول حيث جاء معامل الارتباط سالب بمعامل (0.161) وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig. في حين لا توجد علاقة ارتباط بين $TIME(LNLAG)$ وكل من عمر الشركة، ودرجة الالتزام الحوكمي، والرأي المعدل لمراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة.

- هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين $TIME(0,1)$ وربحية الشركة بدلالة معدل العائد على الأصول حيث جاء معامل الارتباط موجب بمعامل (0.210) وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

- هناك علاقة ارتباط عكسي معنوي بين $TIME(0,1)$ وكل من درجة الرفع المالي، ودرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، وأتعب مراقب الحسابات؛ حيث جاءت معاملات الارتباط سالبة بمعامل

(0.318 & 0.181 & 0.217) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig. في حين لا يوجد علاقة ارتباط بين TIME(0,1) وكل من حجم وعمر الشركة، ودرجة الالتزام الحوكمي، وحجم شركة المراجعة، والرأي المعدل لمراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة.

- هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين حجم الشركة وكل من ربحية الشركة بدلالة معدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي للشركة، ودرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، وحجم شركة المراجعة، وأتعباب مراقب الحسابات؛ حيث جاءت معاملات الارتباط موجبة بمعامل (0.324 & 0.155 & 0.518 & 0.453 & 0.736) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig. في حين أن هناك علاقة ارتباط عكسي معنوي بين حجم الشركة والرأي المعدل لمراقب الحسابات حيث جاء معامل الارتباط موجب بمعامل (0.182) وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

- هناك علاقة ارتباط طردي بين عمر الشركة ودرجة الالتزام الحوكمي حيث جاء معامل الارتباط موجب بمعامل (0.424) وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig. في حين أن هناك علاقة ارتباط عكسي معنوي بين عمر الشركة وكل من حجم شركة المراجعة، وأتعباب مراقب الحسابات؛ حيث جاءت معاملات الارتباط سالبة بمعامل (0.164 & 0.242) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

- هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة وكل من حجم شركة المراجعة، وأتعباب مراقب الحسابات؛ حيث جاءت معاملات الارتباط موجبة بمعامل (0.457 & 0.564) على التوالي وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

- هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين حجم شركة المراجعة وأتعباب مراقب الحسابات حيث جاء معامل الارتباط موجب بمعامل (0.446) وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

- هناك علاقة ارتباط طردي معنوي بين درجة الرفع المالي وأتعباب مراقب الحسابات حيث جاء معامل الارتباط موجب بمعامل (0.219) وذلك عند مستوى معنوية (5%) Sig.

جدول 5: مصفوفة الارتباط لبيرسون

N=186		TIME (LAG) _{it}	TIME (LnLAG) _{it}	TIME(0,1) _{it}	SIZE _{it}	ROA _{it}	LVR _{it}	COMP _{it}	AGE _{it}	CG- Index _{it}	AUSIZE _{it}	AUOP _{it}	BUSY _{it}	AUFEE _{it}
TIME(LAG) _{it}	Corre sig	1												
TIME(LnLAG) _{it}	Corre sig	0.971** 0.000	1											
TIME(0,1) _{it}	Corre sig	-0.800** 0.000	-0.700** 0.000	1										
SIZE _{it}	Corre sig	0.195** 0.008	0.212** 0.004	-0.039 0.600	1									
ROA _{it}	Corre sig	-0.173* 0.018	-0.161* 0.028	0.210* 0.004	0.155* 0.034	1								
LVR _{it}	Corre sig	0.340** 0.000	0.334** 0.000	-0.318** 0.000	0.324** 0.000	-0.228** 0.002	1							
COMP _{it}	Corre sig	0.309** 0.000	0.334** 0.000	-0.181* 0.013	0.518** 0.000	-0.137 0.063	0.198** 0.007	1						
AGE _{it}	Corre sig	0.95 0.199	0.083 0.259	-0.105 0.152	-0.097 0.187	-0.072 0.329	0.184* 0.012	0.036 0.624	1					
CG-Index _{it}	Corre sig	-0.071 0.332	-0.070 0.342	0.069 0.346	0.046 0.536	-0.004 0.957	0.156* 0.034	0.122 0.096	0.424** 0.000	1				
AUSIZE _{it}	Corre sig	0.184* 0.012	0.194** 0.008	-0.094 0.204	0.453** 0.000	-0.067 0.362	0.077 0.299	0.564** 0.000	-0.242** 0.001	-0.103 0.163	1			
BUSY _{it}	Corre sig	0.048 0.514	0.039 0.596	-0.042 0.570	0.042 0.568	-0.131 0.076	-0.082 0.564	0.172* 0.019	-0.241** 0.001	0.022 0.763	0.016 0.832	1		
AUOP _{it}	Corre sig	0.106 0.148	0.084 0.252	-0.024 0.747	-0.182* 0.013	-0.116 0.114	0.105 0.154	-0.034 0.648	0.047 0.522	0.057 0.442	-0.046 0.534	-0.116 0.114	1	
AUFEE _{it}	Corre sig	0.363** 0.000	0.367** 0.000	-0.217** 0.003	0.736** 0.000	0.247** 0.001	0.219** 0.003	0.457** 0.000	-0.164* 0.026	-0.038 0.608	0.446** 0.000	-0.017 0.816	-0.176* 0.016	1

- الأرقام المميزة بنجمة (**) تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى 1%، والأرقام المميزة بنجمة (*) تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى 5%.

6-12-7 نتائج اختبار فروض البحث (التحليل الأساسي)

يوضح الجدول رقم (6) نتائج تشغيل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي كما يلي:

جدول 6: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث

Model (1)	β	Std. Err	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Cons	-49.577	32.054	-1.547	0.124		
SIZE _{it}	-4.032	1.411	-2.859	0.005	0.374	2.671
ROA _{it}	-24.733	12.050	-2.053	0.042	0.750	1.334
LVR _{it}	20.108	5.955	3.377	0.001	0.734	1.363
COMP _{it}	0.211	0.124	1.695	0.092	0.492	2.031
AGE _{it}	6.512	2.557	2.547	0.012	0.655	1.528
CG-Index _{it}	-4.853	1.809	-2.682	0.008	0.778	1.286
AUSIZE _{it}	-0.435	4.965	-0.088	0.930	0.553	1.810

Model (1)	β	Std. Err	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
BUSY _{it}	<u>9.063</u>	5.574	1.626	<u>0.106</u>	0.815	1.227
AUOP _{it}	<u>19.308</u>	9.834	1.963	<u>0.051</u>	0.909	1.100
AUFEE _{it}	<u>15.944</u>	2.867	5.562	<u>0.000</u>	0.398	2.513
R	0.585					
R ²	0.342					
F	9.105			0.000		

ويتضح من الجدول السابق؛ عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد الذاتي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)؛ وذلك عند إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد وهو ما يتفق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء اختبار ارتباط (Pearson)؛ حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغير المستقل أقل من (10)؛ كما بلغت قيمة مؤشر التباين المسموح به (Tolerance) لهذه المتغيرات أكثر من (0.05)، وهو ما يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة وذلك قياساً على (Alshrife et al., 2016 & Lukason and Camacho-Miñano, 2019 & Alexeyeva, 2024 & Yaacob and Mohamed, 2021).

كما يتضح من الجدول السابق؛ أنه عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بلغت إحصائية الاختبار F (9.105) وكان النموذج معنوياً (Sig = 0.000) وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما بلغت قيمة ($R^2 = 0.342$) وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية للنموذج؛ حيث أن (34.2%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة (المتغير التابع) يمكن تفسيرها من خلال حجم الشركة، وربحياتها، ومديونيتها، وعمرها، ودرجة التعقيد التشغيلي لعملياتها، ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة، وحجم شركة المراجعة، والرأي المعدل لمراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة، وأتعاب مراقب الحسابات (المتغيرات المستقلة)؛ وباقي التغيرات وقدرها (65.8%) ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير؛ أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة بخلاف المتغيرات التي تم تضمينها داخل النموذج مثل مدى الاعتماد على تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات، ومدى جودة الموارد البشرية، ودرجة عدم التأكد المحيطة ببيئة عمل الشركة.

6-12-7-1 نتيجة اختبار الفرض الأول (H1)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا يؤثر حجم الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) وجود تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية ($\text{Sig}=0.005$) بقيمة معامل انحدار ($\beta_1=-4.032$)؛ وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن " يؤثر حجم الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم لديها المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية التي تمكنها من نشر تقاريرها المالية السنوية في الوقت المناسب حفاظاً على سمعتها في سوق العمل، وتحقيق ميزة تنافسية لمستثمريها ومساهميها مقارنةً بالشركات صغيرة الحجم، ولتجنب الشائعات ورد الفعل السلبي من قبل المتعاملين في سوق المال حيال تأخير الإفصاح عن التقارير المالية؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Alshammari, 2024 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Adriana, 2024)؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Tanujaya and Elliany, 2024 & Liao et al., 2024 & Al-Shwiyat, 2013).

6-12-7-2 نتيجة اختبار الفرض الثاني (H2)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير إيجابي معنوي لربحية الشركة (بدلالة معدل العائد على الأصول) كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء

السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا تؤثر ربحية الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) وجود تأثير سلبي معنوي لربحية الشركة بدلالة معدل العائد على الأصول على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية ($\text{Sig}=0.042$) بقيمة معامل انحدار ($\beta_2=-24.733$)؛ وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي ومعنوي لربحية الشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن "تؤثر ربحية الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه وفقاً لنظيرتي الوكالة والإشارة قد تميل إدارة الشركات ذات الربحية المرتفعة إلى تقديم التقارير المالية السنوية في الوقت المناسب للحفاظ على ثقة الأطراف أصحاب المصلحة بالشركة، وتحقيق الأمن الوظيفي، وتبرير المكافآت والحوافز، وللإشارة لأطراف أصحاب المصلحة بالاستقرار المالي للشركة، وقوة الأداء المالي للشركة، ومدى نجاح القرارات الإدارية بالشركة؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Pratiwi et al., 2025 & Mayapada et al., 2024 & Adriana, 2023) و (Anto et al., 2023) و (Aprilia and Djuminah, 2024)؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Tanujaya and Elliany, 2024 & Aubert, 2009).

6-12-7-3 نتيجة اختبار الفرض الثالث (H3)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير سلبي معنوي لمدىونية الشركة بدلالة درجة الرفع المالي كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا تؤثر درجة الرفع المالي للشركة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) وجود تأثير إيجابي معنوي لمدىونية الشركة بدلالة درجة الرفع المالي على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.001) بقيمة معامل اندحار ($\beta_3=20.108$)؛ وهو ما يعني وجود تأثير سلبي ومعنوي لدرجة الرفع المالي للشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن " تؤثر درجة الرفع المالي للشركة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه وفقاً لنظريتي الوكالة والإشارة؛ فقد تحتاج الشركات ذات الرفع المالي المرتفع إلى المزيد من الوقت لنشر تقاريرها المالية للعمل على إخفاء تلك الأنباء غير السارة، والسعي نحو إخفاء الأداء المالي الحقيقي للشركة، وتحسين صورة الشركة أمام المقرضين من خلال القيام بممارسات إدارة الأرباح وذلك تجنباً لإرسال إشارات سلبية إلى السوق عن الأداء والوضع المالي للشركة وما يتبعه من آثار سلبية على أسهم الشركة وعوائدها وقيمتها السوقية، وقدرتها في الحصول على التمويل الخارجي بتكلفة مناسبة؛ وهو ما ينتج عنه قوائم مالية بها تحريفات جوهرية تستلزم قيام مراقبي الحسابات بزيادة إجراءات المراجعة الأساسية والإضافية، وزيادة نطاق ومدي عملية المراجعة؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Pratiwi et al., 2025 & Mayapada et al., 2024 & Abdillah et al., 2019)؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Khasharmeh and Aljifri, 2010 & Savitri et al., 2019).

6-12-7-4 نتيجة اختبار الفرض الرابع (H4)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير سلبي معنوي لدرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا تؤثر درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت

القيمة الاحتمالية ($Sig=0.092$) وهو ما يعني عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "تؤثر درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة سلباً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Tanujaya and Elliany, 2024 & Abdillah et al., 2019 & Rahmawati, 2018)؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Yaacob and Mohamed, 2021 & Muliani and Geraldina, 2021 & Adriana, 2024 & Johnston and Zhang, 2018 & Ha et al., 2018).

6-12-5 نتيجة اختبار الفرض الخامس (H5)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير إيجابي معنوي لعمر الشركة كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا يؤثر عمر الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) وجود تأثير إيجابي معنوي لعمر الشركة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.012$) بقيمة معامل انحدار ($\beta_5=6.512$)؛ وهو ما يعني وجود تأثير سلبي ومعنوي لعمر الشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر عمر الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى كلما زاد عمر الشركة كلما زاد حجم تعاملاتها المالية والتشغيلية؛ الأمر الذي يزيد من الوقت اللازم لمراجعة تلك العمليات، وإصدار تقرير المراجعة؛ كما أنه كلما تقدم عمر الشركة كلما قامت الشركة بتوطيد علاقاتها مع الأطراف أصحاب المصلحة وهو ما يقلل من الضغوط التي يتم ممارستها على الشركة للإسراع بنشر تقاريرها المالية السنوية؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Amelia et al., 2025 & Al-

(Shwiyat, 2013)؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Lukason and Camacho-Miñano, 2019 & Putra and Olimsar, 2022 & Anto et al., 2023).

6-12-7-6 نتيجة اختبار الفرض السادس (H6)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير إيجابي معنوي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا تؤثر درجة الالتزام الحوكمي إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) وجود تأثير سلبي معنوي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.008) بقيمة معامل انحدار ($\beta_6 = -4.853$)؛ وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي ومعنوي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن "تؤثر درجة الالتزام الحوكمي إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى أن التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات قد يساعد على الحد من تكاليف الوكالة، وسيجبر إدارة الشركات نحو تعظيم دورهم في موازنة مصالح الإدارة والمساهمين، والوفاء بالمتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية ذات الصلة بتوقيت نشر التقارير المالية لتجنب عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتجنب مشاكل الوكالة؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Alshawdfy and Elgharbawy, 2021 & Abdillah et al., 2019 & Suadiye, 2019 & Zandi and Abdullah, 2019).

6-12-7-7 نتيجة اختبار الفرض السابع (H7)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير إيجابي معنوي لحجم شركة المراجعة كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية

المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا يؤثر حجم شركة المراجعة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود تأثير معنوي لحجم شركة المراجعة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.930$) وهو ما يعني عدم وجود تأثير معنوي لحجم شركة المراجعة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر حجم شركة المراجعة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Bahrawe & الصيرفي, 2017)؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Pratiwi et al., 2025 & Ebaid, 2022 & Hartwig et al., 2023 & Kogei and Jagongo, 2021 & Al-Mulla and Bradbury, 2020 & Savitri et al., 2019).

6-12-7-8 نتيجة اختبار الفرض الثامن (H8)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير سلبي معنوي للرأي المعدل لمراقب الحسابات كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا يؤثر الرأي المعدل لمراقب الحسابات سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية .

ويتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود تأثير معنوي للرأي المعدل لمراقب الحسابات على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة

الاحتمالية ($Sig=0.051$) وهو ما يعني عدم وجود تأثير معنوي للرأي المعدل لمراقب الحسابات على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "يؤثر الرأي المعدل لمراقب الحسابات سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Turel, 2010 & Rahmawati, 2018 & Habib et al., 2019 & Ebaid, 2022 & طلخان، 2024 & علي، 2022 & الصيرفي، 2017).

6-12-7-9 نتيجة اختبار الفرض التاسع (H9)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان هناك تأثير سلبي معنوي لنهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة كمتغير مستقل على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية (بدلالة عدد الأيام ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وتوقيع تقرير مراقب الحسابات لتقرير المراجعة) كمتغير تابع؛ واختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته في صورة فرض العدم كما يلي:

H0: لا تؤثر نهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود تأثير معنوي لنهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وذلك عند مستوى معنوية (5%)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.106$) وهو ما يعني عدم وجود تأثير معنوي لنهاية السنة المالية للشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية؛ وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن "تؤثر نهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية"؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Johnston and Zhang, 2018 & Yaacob and Mohamed, 2021 & طلخان، 2024؛ وهو ما يتناقض مع نتائج دراسات (Habib et al., 2019 & Singh et al., 2022 & Ghosh and Tang, 2015 & Ashton et al., 1989 & Ashton et al., 1987).

6-12-7-11 خلاصة نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

يمكن عرض خلاصة نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي من خلال الجدول رقم (7) كالتالي:

جدول 7: خلاصة نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي

الفرض	صيغة الفرض البديل	نتيجة اختبار الفرض
H1	يؤثر حجم الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول الفرض
H2	تؤثر ربحية الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول الفرض
H3	تؤثر درجة الرفع المالي للشركة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول الفرض
H4	تؤثر درجة التعقد التشغيلي لعمليات الشركة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض الفرض
H5	يؤثر عمر الشركة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض الفرض
H6	تؤثر درجة الالتزام الحوكمي إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول الفرض
H7	يؤثر حجم شركة المراجعة إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض الفرض
H8	يؤثر الرأي المعدل لمراقب الحسابات سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض الفرض
H9	تؤثر نهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة سلبياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض الفرض
H10	تؤثر آتاعاب مراقب الحسابات إيجابياً ومعنوياً على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض الفرض

6-12-8 تحليل الحساسية Sensitivity Analysis

تعد منهجية تحليل الحساسية من ضمن التحليلات التي تستخدم في المنهجيات المتطورة للتحقق من دقة وصحة نتائج التحليل الإحصائي الأساسي؛ وقد يتم ذلك من خلال اختبار فروض البحث على مدار فترات زمنية مختلفة، و/ أو من خلال إعادة اختبار فروض البحث بالتطبيق على عينة مختلفة، و/ أو من خلال قياس المتغير التابع و/ أو المتغير المستقل بمقاييس بديلة مختلفة عن مقاييس التحليل الأساسي. وعليه فقد تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في التحليل الأساسي لاختبار فروض البحث وذلك باستخدام طرق قياس بديلة للمتغير التابع (التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية) مع ثبات كافة الافتراضات الأخرى التي تبناها الباحثون عند بناء النموذج الأساسي.

وتحقيقاً لذلك؛ فقد تم قياس توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة كل من اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية حتي تاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي للتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية $TIME(LnLAG)_{it}$ ، وبدلالة متغير وهمي ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا تم نشر التقارير المالية السنوية للشركة خلال المدة القانونية البالغة (90) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة، والقيمة (صفر) في حال نشر التقارير المالية السنوية للشركة بعد انتهاء المدة القانونية للنشر $TIME(0,1)_{it}$ ؛ وذلك بدلاً من قياسها بدلالة عدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية حتي تاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة كمؤشر عكسي للتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية $TIME(LAG)_{it}$ ؛ وذلك قياساً على (Singh et al., 2022 & Liao et al., 2024 & Yaacob and Mohamed, 2021 & Aprilia and Djuminah, 2024 & Anto et al., 2023 & Lukason and Camacho-Miñano, 2019). ويوضح الجدول رقم (8) نتائج تحليل الحساسية لفروض الرئيسية للبحث في ظل القياس البديل كما يلي:

جدول 8: نتائج اختبار تحليل الحساسية

Model	النموذج الأساسي في ظل قياس توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة TIME(LAG) _{it}		تحليل الحساسية في ظل قياس توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة TIME(LnLAG) _{it}		تحليل الحساسية في ظل قياس توقيت نشر التقارير المالية بدلالة متغير وهي ثنائي (0,1) TIME(0,1) _{it}	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig
Cons	-49.577	0.124	2.721	0.000	1.591	0.000
SIZE _{it}	-4.032	0.005	-0.050	0.009	0.070	0.000
ROA _{it}	-24.733	0.042	-0.296	0.069	0.329	0.036
LVR _{it}	20.108	0.001	0.263	0.001	-0.300	0.000
COMP _{it}	0.211	0.092	0.004	0.030	-0.002	0.325
AGE _{it}	6.512	0.012	0.075	0.031	-0.069	0.037
CG-Index _{it}	-4.853	0.008	-0.062	0.011	0.052	0.027
AUSIZE _{it}	-0.435	0.930	-0.016	0.806	-0.005	0.937
BUSY _{it}	9.063	0.106	0.093	0.218	-0.099	0.168
AUOP _{it}	19.308	0.051	0.208	0.117	0.002	0.989
AUFEE _{it}	15.944	0.0000	0.198	0.000	-0.170	0.000
R	0.585		0.573		0.514	
R ²	0.342		0.328		0.265	
F	9.105	0.000	8.556	0.000	6.297	0.000

ويتضح من الجدول السابق؛ استمرارية معنوية النموذج في ظل التقسيم المشار إليه سابقاً؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig=0.000)&(Sig=0.000) لتحليل الحساسية بدلالة TIME(0,1)_{it}&TIME(LnLAG)_{it} على التوالي؛ وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة التأثيرية للمتغيرات محل الدراسة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية. كما يتضح من الجدول السابق أيضاً؛ أن توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة TIME(LnLAG)_{it} تعطي قوة تفسيرية أكبر للنموذج بقيمة مقدارها (R²=32.8%) مقارنةً بتوقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة TIME(0,1)_{it} حيث تبلغ القوة التفسيرية للنموذج (R²=26.5%) وفي كلتا الحالتين تصبح القوة التفسيرية للنموذج في ظل التحليل الأساسي أكبر من القوة التفسيرية للنموذج في ظل حالتي تحليل الحساسية.

كما تظهر نتائج تحليل الحساسية في ظل قياس توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة TIME(LnLAG)_{it} (كمقياس عكسي للتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية) اتفاق مع نتائج التحليل الأساسي فيما يتعلق بالفروض المتعلقة بحجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، وعمر الشركة، درجة

الالتزام الحوكمي للشركة، وحجم شركة المراجعة، والرأي المعدل لتقرير مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة، وأنعاب مراقب الحسابات (H1&H3&H5&H6&H7&H8&H9&H10)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية لتلك المتغيرات (Sig=0.009) & (Sig=0.001) & (Sig=0.031) & (Sig=0.011) & (Sig=0.806) & (Sig=0.117) & (Sig=0.218) & (Sig=0.000) على التوالي؛ بقيمة معامل انحدار ($\beta_1=-0.050$) & ($\beta_3=0.263$) & ($\beta_5=0.075$) & ($\beta_6=-0.062$) & ($\beta_7=-0.016$) & ($\beta_8=0.208$) & ($\beta_9=0.093$) & ($\beta_{10}=0.0198$) على التوالي.

كما تظهر نتائج تحليل الحساسية في ظل قياس توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة $TIME(LnLAG)_{it}$ (كمقياس عكسي للتوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية) عدم وجود تأثير معنوي لربحية الشركة بدلالة معدل العائد على الأصول على توقيت نشر التقارير المالية السنوية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.069) وهو ما يشير إلى رفض الفرض (H2)؛ وهو ما يتعارض مع نتائج التحليل الأساسي والتي تشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لربحية الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية. كما تظهر النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لدرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية السنوية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.030) بقيمة معامل انحدار ($\beta_4=0.004$) وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي لدرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركة؛ وهو ما يشير إلى قبول الفرض (H2)؛ وهو ما يتعارض مع نتائج التحليل الأساسي والتي تشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة على توقيت نشر التقارير المالية السنوية للشركة.

كما تظهر نتائج تحليل الحساسية في ظل قياس توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة $TIME(0,1)_{it}$ (كمؤشر على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية) اتفاق تام مع نتائج التحليل الأساسي فيما يتعلق بالفروض المتعلقة بحجم الشركة، وربحية الشركة، ودرجة الرفع المالي، ودرجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، وعمر الشركة، درجة الالتزام الحوكمي للشركة، وحجم شركة المراجعة، والرأي المعدل لتقرير مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة، وأنعاب مراقب الحسابات (H1&H2&H3&H4&H5&H6&H7&H8&H9&H10)؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية لتلك المتغيرات على التوالي (Sig=0.000) & (Sig=0.036) & (Sig=0.000) & (Sig=0.325) & (Sig=0.037) & (Sig=0.027) & (Sig=0.937) & (Sig=0.989) & (Sig=0.168)

(Sig=0.000)؛ بقيمة معامل انحدار ($\beta_1=0.070$) & ($\beta_2=0.329$) & ($\beta_3=-0.300$) & ($\beta_4=-0.002$) & ($\beta_5=-0.069$) & ($\beta_6=0.052$) & ($\beta_7=-0.005$) & ($\beta_8=0.002$) & ($\beta_9=-0.099$) & ($\beta_{10}=-0.170$).

ويمكن عرض خلاصة نتائج اختبار فروض البحث في ظل تحليل الحساسية بتغيير طريقة القياس ومقارنتها بنتائج التحليل الأساسي؛ وذلك من خلال الجدول رقم (9) كالتالي:

جدول 9: خلاصة نتائج اختبار الفروض في ظل تحليل الحساسية (تغيير طريقة القياس)

الفرض	نتيجة اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي	نتيجة اختبار الفروض في ظل تحليل الحساسية عند قياس توقيت نشر التقارير المالية بدلالة $TIME(LnLAG)_{it}$	نتيجة اختبار الفروض في ظل تحليل الحساسية عند قياس توقيت نشر التقارير المالية بدلالة $TIME(0,1)_{it}$
H1	قبول الفرض	قبول الفرض	قبول الفرض
H2	قبول الفرض	رفض الفرض	قبول الفرض
H3	قبول الفرض	قبول الفرض	قبول الفرض
H4	رفض الفرض	قبول الفرض	رفض الفرض
H5	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H6	قبول الفرض	قبول الفرض	قبول الفرض
H7	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H8	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H9	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H10	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض

واستكمالاً لمنهجية تحليل الحساسية؛ فقد قام الباحثون بتقسيم عينة البحث إلى مجموعتين؛ فالمجموعة الأولى تشمل على سنوات (2018 & 2019 & 2020) باعتبارهم سنوات حدوث تحرير سعر الصرف، وظهور جائحة كورونا؛ أما المجموعة الثانية فهي تشمل على سنوات (2021 & 2022 & 2023 & 2024) وذلك قياساً على (Ebaid, 2022) ويوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار الفروض الرئيسية للبحث في ظل تحليل الحساسية من خلال تقسيم العينة إلى مجموعتين؛ وبمقارنتها بنتائج التحليل الأساسي فقد أظهرت نتائج تحليل الحساسية بتقسيم العينة إلى مجموعتين أن المقدرة التفسيرية للنموذج في ظله أكبر من المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل التحليل الأساسي؛ حيث بلغت قيمة ($R^2=35.3\%$) للمجموعة الأولى؛ وقيمة ($R^2=37.7\%$) للمجموعة الثانية.

كما يتضح من الجدول رقم (10)؛ استمرارية معنوية النموذج في ظل التقسيم المشار إليه سابقاً؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج ($Sig=0.000$) & ($Sig=0.000$) للمجموعتين الأولى والثانية على التوالي؛ وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة التأثيرية لمتغيرات الدراسة المستقلة السابق

ذكرها على توقيت نشر التقارير المالية السنوية بدلالة عدد الايام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة (كمؤشر عكسي).

كما يتضح من الجدول رقم (10)؛ أن متوسط عدد الأيام التي تحتاجها الشركات عينة الدراسة لنشر تقاريرها المالية السنوية بالنسبة لمشاهدات المجموعة الأولى (65.45) يوماً من نهاية السنة المالية للشركة؛ وبالنسبة لمشاهدات المجموعة الثانية (69.97) يوماً من نهاية السنة المالية للشركة؛ وهو ما يشير إلى عدم وجود تباين بين متوسط عدد الأيام اللازمة لنشر التقارير المالية السنوية للشركات بالنسبة لمشاهدات المجموعة الأولى والثانية؛ مما يعني عدم وجود تأثير لجائحة كورونا وتحرير سعر الصرف على توقيت نشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية؛ وهو ما يتناقض مع ما توصلت إليه دراسة (Almarzouq et al. (2025) والتي أشارت إلى أن جائحة كورونا قد أدت بشكل كبير إلى زيادة عدد الأيام اللازمة لنشر التقارير المالية السنوية للشركات.

وبالنسبة لمشاهدات المجموعة الأولى؛ ووفقاً لنتائج تحليل الحساسية الواردة بالجدول رقم (10)؛ يتضح أن هناك تأثير معنوي سلبي لحجم الشركة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وهو ما يتفق مع نتائج التحليل الأساسي. في حين أن هناك تأثير معنوي إيجابي لكل من عمر الشركة، وأتعاب مراقب الحسابات على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي لتلك المتغيرات لحجم على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وهو ما يتفق مع نتائج التحليل الأساسي. كما يتضح أيضاً عدم وجود تأثير معنوي لباقي المتغيرات على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وهو ما يتفق مع نتائج التحليل الأساسي فيما يتعلق بمتغيرات (درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، حجم شركة المراجعة، ونهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة)؛ ويتعارض مع نتائج التحليل الأساسي فيما يتعلق بمتغيرات (ربحية الشركة، ودرجة الرفع المالي، ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة).

وبالنسبة لمشاهدات المجموعة الثانية؛ ووفقاً لنتائج تحليل الحساسية الواردة بالجدول رقم (10)؛ يتضح أن هناك تأثير معنوي سلبي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وهو ما يتفق مع نتائج

التحليل الأساسي. في حين أن هناك تأثير معنوي إيجابي لكل من درجة الرفع المالي، وأتعاب مراقب الحسابات على عدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات لتقرير المراجعة؛ وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي للمتغيرات السابقة على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وهو ما يتفق مع نتائج التحليل الأساسي. كما يتضح أيضاً عدم وجود تأثير معنوي لباقي المتغيرات على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية وهو ما يتفق مع نتائج التحليل الأساسي فيما يتعلق بمتغيرات (درجة التعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، حجم شركة المراجعة، ونهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة، والرأي المعدل لمراقب الحسابات)؛ ويتعارض مع نتائج التحليل الأساسي فيما يتعلق بمتغيرات (حجم الشركة، وربحية الشركة، وعمر الشركة).

جدول 10: نتائج اختبار فروض البحث في ظل تقسيم العينة حسب سنوات الدراسة

Model	تحليل الأساسي للفروض الرئيسية للبحث N= 186		تحليل حساسية للفروض الرئيسية للبحث من خلال تقسيم العينة الإجمالية إلى مجموعتين وقياس توقيت نشر التقارير المالية بدلالة TIME(LAG) _{it} (كمؤشر عكسي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية)			
			المجموعة الأولى: سنوات (2020 & 2019 & 2018) N= 78		المجموعة الثانية: سنوات (2021) (2024 & 2023 & 2022 & N= 108	
	β	Sig	β	Sig	β	Sig
Cons	-49.577	0.124	-68.964	0.159	-19.328	0.684
SIZE _{it}	-4.032	0.005	-4.693	0.016	-3.242	0.158
ROA _{it}	-24.733	0.042	-44.713	0.128	-20.530	0.147
LVR _{it}	20.108	0.001	6.556	0.506	25.747	0.002
COMP _{it}	0.211	0.092	0.312	0.125	0.148	0.377
AGE _{it}	6.512	0.012	7.622	0.032	5.016	0.204
CG-Index _{it}	-4.853	0.008	-3.032	0.330	-6.017	0.028
AUSIZE _{it}	-0.435	0.930	-7.988	0.256	5.113	0.498
BUSY _{it}	9.063	0.106	-1.746	0.256	12.162	0.106
AUOP _{it}	19.308	0.051	-----	-----	16.792	0.122
AUFEE _{it}	15.944	0.000	18.954	0.000	12.557	0.003
Mean of TIME(LAG)	68.08		65.45		69.97	
R	0.585		0.594		0.614	
R ²	0.342		0.353		0.377	
F	9.105	0.000	4.122	0.000	5.877	0.000
- لم يظهر المتغير المتعلق بالرأي المعدل لمراقب الحسابات في تحليل الحساسية الخاص بالمجموعة الأولى نظراً لكون جميع آراء مراقب الحسابات في جميع المشاهدات المتعلقة بالمجموعة الأولى هي رأي نظيف						

ويمكن عرض خلاصة نتائج اختبار فروض البحث في ظل تحليل الحساسية بتقسيم سنوات الدراسة ومقارنتها بنتائج التحليل الأساسي؛ وذلك من خلال الجدول رقم (11) كالتالي:

جدول 11: خلاصة نتائج اختبار الفروض في ظل تحليل الحساسية (تقسيم سنوات الدراسة)

الفرض	نتيجة اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي	نتيجة اختبار الفروض في ظل المجموعة الأولى	نتيجة اختبار الفروض في ظل المجموعة الثانية
H1	قبول الفرض	قبول الفرض	رفض الفرض
H2	قبول الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H3	قبول الفرض	رفض الفرض	قبول الفرض
H4	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H5	رفض الفرض لوجود تأثير معنوي سلبي وليس إيجابي	رفض الفرض لوجود تأثير معنوي سلبي وليس إيجابي	رفض الفرض لعدم وجود تأثير معنوي
H6	قبول الفرض	رفض الفرض	قبول الفرض
H7	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H8	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض
H9	رفض الفرض	-----	رفض الفرض
H10	رفض الفرض	رفض الفرض	رفض الفرض

6-13 نتائج البحث، التوصيات، ومجالات البحث المستقبلية

استهدف البحث دراسة واختبار محددات توقيت نشر التقارير المالية السنوية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة (2018:2024) بواقع إجمالي (186) مشاهدة سنوية؛ وتتمثل تلك المحددات في حجم الشركة، وربحية الشركة، ودرجة الرفع المالي للشركة، وعمرها، ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة، والتعقيد التشغيلي لعمليات الشركة، وحجم شركة مراقب الحسابات، ونوع رأي مراقب الحسابات، ونهاية السنة المالية للشركة في مواسم الذروة لعمل المراجعة، وأتعاب مراقب الحسابات. ومن خلال تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد؛ يمكن بلورة أهم النتائج التطبيقية للبحث فيما يلي:

- يبلغ متوسط عدد الأيام التي تحتاجها شركات الخدمات المالية غير المصرفية لنشر تقاريرها المالية السنوية بعد انتهاء السنة المالية الخاصة بها (68.08) يوماً.
- عدم وجود تأثير ملحوظ لجائحة كورونا على متوسط عدد الأيام التي تحتاجها شركات الخدمات المالية غير المصرفية لنشر تقاريرها المالية السنوية بعد انتهاء السنة المالية حيث بلغ هذا المتوسط (65.45) يوماً.

- 88% من إجمالي شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية (عينة الدراسة) تقوم بنشر تقاريرها المالية السنوية قبل مرور (90) يوماً من نهاية السنة المالية لها تطبيقاً للمادة رقم (89) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وغالبية تحليلات الحساسية وجود تأثير معنوي إيجابي لحجم شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وغالبية تحليلات الحساسية وجود تأثير معنوي إيجابي لربحية شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وغالبية تحليلات الحساسية وجود تأثير معنوي سلبي لمديونية الشركات بدلالة درجة الرفع المالي لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وغالبية تحليلات الحساسية عدم وجود تأثير معنوي للتعقيد التشغيلي لعمليات شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وغالبية تحليلات الحساسية وجود تأثير معنوي سلبي لعمر شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وغالبية تحليلات الحساسية وجود تأثير معنوي إيجابي لدرجة الالتزام الحوكمي لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وغالبية تحليلات الحساسية وجود تأثير معنوي إيجابي لربحية شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.

- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وجميع تحليلات الحساسية عدم وجود تأثير معنوي كل من حجم شركة مراقبي الحسابات، ونوع رأي مراقبي الحسابات، ونهاية السنة المالية لشركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- أظهرت نتائج التحليل الأساسي وجميع تحليلات الحساسية وجود تأثير معنوي سلبي لأتباع مراقبي حسابات شركات الخدمات المالية غير المصرفية المقيدة بالبورصة المصرية على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية.
- وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده؛ وما انتهى إليه البحث من نتائج في الشق التطبيقي؛ يوصي الباحثون بما يلي:
- ضرورة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتقليص الفجوة الزمنية بين انتهاء السنة المالية وتاريخ نشر التقارير المالية السنوية لما لذلك من أثر مباشر على تعزيز كفاءة سوق رأس المال وثقة المستثمرين.
- العمل على تفعيل آليات حوكمة الشركات بصورة أكثر صرامة وربطها بمؤشرات جودة الإفصاح المحاسبي؛ في ضوء ما أثبتته النتائج من تأثير إيجابي لدرجة الالتزام الحوكمي على التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية السنوية للشركات.
- قيام الجهات التنظيمية ذات الصلة بوضع آليات فعالة لتحفيز الشركات على الالتزام بتوقيع نشر التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب، وكذلك فرض عقوبات صارمة في حال عدم الالتزام.
- قيام الشركات ومراقبي الحسابات بزيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو تبني تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي للقيام بإعداد التقارير والقوائم المالية السنوية، وإتمام عمليات المراجعة الداخلية والخارجية بغرض تقليل الوقت اللازم لنشر التقارير المالية السنوية للشركات.
- قيام شركات الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية بوضع معايير تصنيف ائتمان الشركات بناءً على توقيت نشر تقاريرها المالية السنوية.
- توفير برامج ودورات تدريبية فنية وتنظيمية لدعم الشركات صغيرة الحجم والأقل ربحية بما يمكنها من تحسين قدرتها على نشر تقاريرها المالية في الوقت المناسب؛ وهو ما يساعد على تقليل الفجوة القائمة بينها وبين الشركات كبيرة الحجم والأعلى ربحية فيما يتعلق بتوقيت نشر التقارير المالية السنوية.

- المراجعة الدورية والمستمرة للقوانين واللوائح المنظمة لتوقيت الإفصاح المحاسبي بما يتوافق مع التحولات الرقمية والمستجدات في بيئة الأعمال، ويسهم في مواءمة الممارسات المحلية مع الممارسات الدولية.
- وبناءً على ما خلص إليه البحث في الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج؛ وفي ضوء مشكلة البحث؛ ووفقاً لحدوده، يعتقد الباحثون وجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، ومن أهمها ما يلي:
- أثر تبني تطبيق تقنيات التحول الرقمي على توقيت نشر التقارير المالية السنوية: دليل تطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر اعتماد شركات البترول والغاز على تقنيات الدرونز وصور الأقمار الصناعية على توقيت نشر تقاريرها المالية: دراسة تجريبية.
- نحو قياس موضوعي للقيمة المضافة من الدورين الاستشاري والتوكيدي لوظيفة المراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر سمعة الشركة في ظل الدور المعدل لتوقيت نشر التقارير المالية السنوية: دراسة انتقادية وتجريبية ميدانية.
- أثر الجودة المحاسبية وممارسات الإدارة بشأن الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني على توقيت الإعلان عن الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر الاستثمار في تقنيات المعلومات على توقيت نشر التقارير المالية السنوية في ظل الدور المعدل للقطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر التعقيد التنظيمي والاستراتيجية المعقدة للأعمال على توقيت نشر التقارير المالية: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- أثر ممارسات الشركة الزميلة بشأن الإفصاح على توقيت إفصاح الشركة محل الاهتمام: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر قرب مكتب مراقب الحسابات من شركة عميله على توقيت تقرير المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

البيسوني، هيثم محمد عبد الفتاح، عاشور، إيهاب محمد كامل. (2023). "مؤشر محاسبي مقترح للإفصاح المعزز بالمناخ وأثره على جودة المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد (4)، العدد (2): 1303-1350.

الصيرفي، أسماء أحمد. (2017). "نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة للخاصة- دراسة تطبيقية مقارنة". *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد (5)، العدد (2): 101-128.

سليم، أيمن عطوة عزازي. (2019). "مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية". *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (23)، العدد (1): 289-333.

طلخان، السيدة مختار عبد الغني. (2024). "الأثر المباشر والمشتك للتعثر المالي والتعقد التشغيلي لعمليات الشركة على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". *المجلة العلمية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد (11)، العدد (3): 417-494.

عبده، إيمان محمد السعيد سلامة. (2018). "أثر خطر النقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية". *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (22)، العدد (3): 504-567.

عطية، متولي السيد متولي. (2021). "أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر EGX100". *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (3)، العدد (1): 32-95.

علي، نهى محمد زكي محمد. (2022). "العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (6)، العدد (1): 171-232*.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdillah, M. R., & Mardijuwono, A. W., & Habiburrochman, H. (2019). "The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag". *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1): 129-144.
- Adriana, N. (2024). "Analysis of factors influencing the timeliness of financial reporting on the Indonesia stock exchange (IDX)". *Journal Ekonomi*, 139(4): 598-610.
- Akhalumeh, P. B., & Izevbekhai, M. O., & Ohenhen, P. E. (2017). "Firm characteristics and audit report delay in Nigeria: evidence from the post-IFRS adoption era". *Accounting and Taxation Review*, 1(1): 83-105.
- Aktas, R., & Kargin, M. (2011). "Timeliness of reporting and the quality of financial information". *International Research Journal of Finance and Economics*, 63: 71:77.
- Alexeyeva, I. (2024). "Does board composition impact the timeliness of financial reporting? Evidence from Swedish privately held companies". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 54, 100597.
- Almarzouq, M. N., & Alazemi, S., & Alrefai, A., & Alawadhi, A. (2025). "Timeliness in financial reporting in emerging market: Investigating the effect of joint audits". *Asian Journal OF Accounting Research*, 10(2): 186-199.
- Al-Mulla, M., & Bradbury, M. E. (2020). "The demand and supply timely financial reports.", *Pacific Accounting Review*, 32(3): 335-353.
- Altman, D. G., & Bland, J. M. (1995). "Statistics notes: The normal distribution", 310(6975):298.

- Alshammari, M. K. (2024). "Audit committee traits impact on audit report lag: Evidence from non-financial listed entities". ***Risk Governance & Control: Financial Market & Institutions***, 14(3): 134-144.
- Alshawdfy, L. M., & Elgharbawy, A. H. (2021). "The effect of audit committee's characteristics on the audit report timeliness: Empirical evidence from the UK". ***Journal of Alexandria University for Administrative Sciences***, 58(5): 231-272.
- Alshrife, F. M., & Subekti, I., & Widya, Y. (2016). "The effect of audit committee characteristics on timeliness of financial reporting by using auditor quality as the moderating variable (An empirical study from Indonesia manufacturing companies)". ***The International Journal of Accounting and Business Society***, 24(1): 67-80.
- Al-Shwiyat, Z. M. M. (2013). "Affecting factors on the timing of the issuance of annual financial reports: Empirical study on the Jordanian Public Shareholding Companies". ***European Scientific Journal***, 9(22): 407-423.
- Al-Tahat, S. S., (2015). "Timeliness of audited financial reports of Jordanian Listed Companies". ***International Journal of Management***, 3(2): 39-47.
- Amelia, R., & Arsal, M., & Burhanuddin, C. I. (2025). "Factor affecting timeliness of financial reporting in banks listed on the Indonesia Stock Exchange". ***International Journal of Economics and Management Research***, 4(1): 194-204.
- Anto, F., & Haliah, H., & Kusumawati, A., & Ola, A. N. (2023). "Analyzing the factors that influence financial reporting timeliness of manufacturing listed companies in the Indonesia stock exchange". ***International Journal of Finance Economics and Business***, 2(2): 109-116.

- Aprilia, A., & Djuminah, M. (2024). "Factors affecting timeliness of financial reporting: Evidence on Indonesian IDX30 companies". *International Journal of Economics, Business and Management Research*, 8(9): 361–371.
- Ashton, R. H., & Willingham, J. J., & Elliott, R.K. (1987). "An empirical analysis of audit delay". *Journal of Accounting Research*, 25(2): 275–292.
- Ashton, R. H., & Graul, P. R., & Newton, J. D. (1989). "Audit delay and timeliness of corporate reporting". *Contemporary Accounting Research*, 5(2): 657–673.
- Aubert, F. (2009). "Determinants of corporate financial reporting lag: The French empirical evidence", *Journal of Accounting and Taxation*, 1(3): 53–60.
- Bahrawe, S. (2024). "The impact of audit quality on timeliness of financial reporting: Evidence from GCC market". *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, available at: <https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2024-0166>.
- Bangun, N. (2019). "The effect of earning management , profitability, and firm size on audited financial statement timeliness". *International Journal of Innovative Science and Research Technology*, 4(7): 49–59.
- Bimo, A. A., & Sari, I. R. (2022). "The effect of audit complexity, financial distress and institutional ownership on audit report lag (Empirical study on property and real estate sub-sector companies listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2017–2021 Period). *Current Advanced Research on Sharia Finance and Economic Worldwide*, 2(1): 75–89.
- Clatworthy, M. A., & Peel, M.J. (2016). "The timeliness of UK private company financial reporting: Regulatory and economic influences". *The British Accounting Review*. 48: 297–315.

- Defond, M. L., & Raghunandan, K., & Subramanyam, K. R. (2002). "Do non-audit service fees impair auditor independence? Evidence from going concern audit opinions". *Journal of Accounting Research*, 40(4): 1247–1274.
- Ebaid, I. E. (2022). "Nexus between corporate characteristics and financial reporting timelines: Evidence from the Saudi Stock Exchange". *Journal of Money and Business*, 2(1): 43–56.
- Ezat, A., & El-Masry, A. (2008). "The impact of corporate governance on the timeliness of corporate interest reporting by Egyptian listed companies". *Managerial Finance*, 34(12): 848–867.
- Ghosh, A., & Tang, C. Y. (2015). "Assessing financial reporting quality of family firms: The auditors' perspective". *Journal of Accounting and Economics*, 60(1): 95–116.
- Ha, H. T. V., & Phuong, N. T. T., & Hung, D. V. (2018). "The study of factors affecting the timeliness of financial reports: The experimental on listed companies in Vietnam". *Asian Economic and Financial Review*, 8(2): 294–307.
- Habib, A., & Bhuiyan, M. B. U., & Huang, H. J., & Miah, M. S. (2019). "Determinants of audit report lag: A meta-analysis", *International Journal of Auditing*, 23(1): 20–44.
- Hartwig, F., & Hansson, E., & Nielsen, L., & Sorqvist, P. (2023). "The relation between auditing and accounting timeliness in Swedish private firms". *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 31(3): 379–396.
- Hashim, F., & Hashim, F., & Jambari, A. R. (2013). "relationship between corporate attributes and timeliness of corporate reporting: Malaysian evidence". *Journal Technology (Social Science)*, 64(2): 115–119.

- IASB .(2010)."The objective of financial reporting and qualitative characteristics of decision-useful financial information". London, available at: www.iasb.org/Home.htm.
- Johnston, J. A., & Zhang, J. H. (2018). "Information technology investment and the timeliness of financial reports". *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 15(1): 77-101.
- Khasharmeh, H. A., & Aljifri, K. (2010). "The timeliness of annual reports in Bahrain and the United Arab Emirates: An empirical comparative study". *The International Journal of Business and Finance Research*, 4(1): 51-71.
- Kogei, I., & Jagongo, A. (2021). "Bankruptcy risk indicators and financial reporting timeliness: The case of companies listed at Nairobi Securities Exchange, Kenya". *International Journal of Finance and Accounting*, 6(2): 40-56.
- Liao, F. N., & Zhang, C., & Zhang, J. J., & Yan, X., & Chen, T. X. (2024). "Hyperbole or reality? The effect of auditors` AI education on audit report timeliness". *International Review of Financial Analysis*, 91(2), 103050.
- Lukason, O., & Camacho-Miñano, M. D. M. (2019). "Bankruptcy risk, its financial determinants and reporting delays: Do managers have anything to hide?". *Risks*, 7(3): 1-15.
- Mayapada, A. G., & Biswas, P. K.,¹ & Roberts, H. (2024). "Financial reporting timeliness and its determinants in UK charities". *Advance in Accounting*, 65, 100733.
- Muliani, A., & Geraldina, I. (2021)." The effect of complexity, audit opinion, solvency, size of public accounting firm and Covid-19 pandemic on audit delay. *Proceedings of the 1st Jakarta Economic Sustainable International Conference Agenda (JESICA)*: 179-192.

- Ologun, O. V. (2025). "Earnings management and timeliness of financial reports among listed Nigerian financial services firms". *Malete Journal of Accounting and Finance*, 5(2): 257-270.
- Pratiwi, R. A., & Wibowo, M., & Mubarak, F. (2025). "Factors influencing the timeliness of financial reporting with the mediating of earnings management". *Development of Research Management (DEREMA)*, 20(1): 70-93.
- Putra, W. E., & Olimsar, F., (2022). "Analysis of the Determinants for the Publication Speed of Annual Financial Statements". *International Journal of Finance & Banking Studies*, 11(3): 27-33.
- Rahmawati, E. (2018). "Information content and determinants of timeliness financial reporting: Evidence from an emerging market". *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(4): 1-16.
- Savitri, E., & Andreas, A., & Surya, R. A. S. (2019). "Influencing factors: The timeliness of financial reporting submissions". *Business and Management Studies*, 5(1): 43-51.
- Singh, H., & Sultana, N., & Islam, A., & Singh, A. (2022). "Busy auditors, financial reporting timeliness and quality". *The Biritish Accounting Review*, 54(3), 101080.
- Song, F., & Zhou, J. (2021). "Principles-based accounting standard and the timeliness of annual reports: Evidence from China". *Asian Review of Accounting*, 29(3): 339-442.
- Suadiye, G. (2019). "Determinants of the timeliness of financial reporting: Empirical evidence from Turkey". *Hacettepe University Journal of Economics and Administrative Science*, 37(2): 365-386.

- Surachyati, E., & Abubakar, E., & Daulay, M. (2019). "Analysis of factors that affect the timeliness of submission of the financial statements on transportation companies in Indonesia Stock Exchange". *International Journal of Research and Review*, 6(1): 190–201.
- Tan, D. D. (2013). "Several factors affect the timeliness of financial reporting by listed companies in Vietnam". *Banking Technology Magazine*, 84(1): 47–52.
- Tanujaya, K. & Elliany, E. (2024). "Determinants of the timeliness of publishing financial reporting: Non-financial companies in Indonesia". *Journal Akuntansi Bisnis*, 17(1): 90–114.
- Thinh, T. Q., & Tuan, D. A., & Danh, L. C. (2022). "Testing the influence of factors on the timeliness of financial reporting – Empirical evidence of Vietnamese listed enterprises". *Investment Management and Financial Innovations*, 19(4): 285–293.
- Turel, A. (2010). "Timeliness of financial reporting in emerging capital markets: Evidence from Turkey". *Istanbul University Journal of the School of Business Administration*, 39(2): 227–240.
- Uyob, S., & Othman, J., & Abd Ghani, N. A., & Zin, A. S. M., & Ramli, J., & Salleh, K. (2022). "The impact of COVID-19 on audit fees and audit report lag: Evidence from Malaysian Islamic Banks". *Journal of Business and Information Systems*, 4(2): 114–127.
- Wijayanto, K., & Ghozali, I., & Zulaikha. (2024). "Timeliness of financial reporting factors in Indonesia manufacturing companies (A case study of the period 2017–2021)". *Advances in Economics, Business and Management Research (Proceedings of the International Conference in Economics and Business Studies)*, 1088–1097.

- Yaacob, N. M. & Mohamed, N. (2021). "Determinants of audit delay: An analysis of post Malaysian Financial Reporting Standards (MFRS) Adoption". *Management and Accounting Review*, 20(3): 1-28.
- Zandi, G., & Abdullah, N. A. (2019). "Financial statements timeliness: The case of Malaysian listed industrial product companies". *Asian Academy of Management Journal*, 24(2): 127-141.

